جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب و اللغات
قسم الآداب و اللغة العربية

مذكرة ماستر

لغة و أدب عربي

دراسات لغوية

لسانيات عربية

رقم: ل.ع/57

إعداد الطالب:

طوان ذكرى/ لسود شهرة

يوم:20/06/2022

جهود الوظيفيين العرب المحدثين في إعادة تقسيم الكلم العربي

لجنة المناقشة:

صفية طبني	أ. مح أ	محمد خيضر بسكرة	مشرف
غنية بوضياف	أ. مح أ	محمد خيضر بسكرة	رئيس
سماح رواق	أ. مح أ	محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية: 2021/2022

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة: صفية طبني ، عرفانا منا بجهدها و مدها يد العون ، لانجاز هذا البحث على الوجه الذي نأمل أن ينال به الرضى ويحرز القبول ، فجزاها الله عنا أفضل الجزاء على كل يد أسدتها وكل نصيحة أهدتها.

مقدمة

مقدمـــــــة

تشكل اللغة نسقا تربط عناصره وفق علاقات و ضوابط منسجمة، ذلك أن عناصر هذا النسق تتفاعل فيما بينها وتترابط بشكل يبرز وظيفة كل عنصر في الموضع الذي هو فيه.

كانت العناية بموضوع أقسام الكلم العربي عند القدماء سببا في ظهور آراء عديدة و متباينة، الأمر الذي دفع النحاة المحدثين إلى ضرورة إعادة النظر في القسمة الثلاثية معتمدين في ذلك على أسس تتلاءم مع طبيعة الدرس العربي، ولابد من الإشارة إلى أن هذا الاختلاف لم يقتصر على القدماء فقط بل ظهر جليا بين الكثير من اللغويين كل حسب وجهة نظره، و بناء على هذا الخلاف كانت صياغة الإشكالية على النحو الأتي:

- ما دوافع النحاة المحدثين لإعادة النظر في تقسيم الكلم العربي؟
- كيف قسم النحاة المحدثون الكلم العربي؟ ماهي الأسس المعتمدة في تقسيمهم؟

و يتكفل هذا البحث بالإجابة عن هذه التساؤلات ابتغاء معرفة القسمة التي ارتضاها المحدثون للكلم، و من أجل بلوغ هذه الغاية جاء البحث موسوما بالعنوان: جهود الوظيفيين العرب المحدثين في إعادة تقسيم الكلم العربي، ويمكن إيجاز أسباب اختيار هذا البحث و دوافعه فيما يلي:

- أهمية الموضوع و قيمته, فالكلمة في العربية عنصرا بارزا لدى العديد من العلوم كفقه اللغة، وعلم البلاغة.
- الرغبة في الكشف عن جهود العلماء المحدثين و معرفة القسمة التي ارتضوها للكلمة.
- حب البحث في اللغة عموما و عند المحدثين خصوصا.

وموضوع البحث في جانبه الشكلي والمنهجي والموضوعي يتطلب إعداد خطة تتوافق ومحتواه، فجاء البحث موزعا على: مقدمة، ثلاثة فصول، خاتمة.

جاء الفصل الأول بعنوان: بنية الكلمة عند القدماء، تناولنا فيه الحدود العامة للكلمة، والتقسيم الثلاثي لها، وكذا تباين وجهات النظر عند القدماء ثم انتهينا إلى نقد الأقدمين.

و أما الفصل الثاني فقد وسم: إسهامات الوظيفيين العرب المحدثين في تقسيم الكلم، تطرقنا فيه لآراء كل من إبراهيم أنيس، مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، تمام حسان.

و أما الفصل الثالث فكان عنوانه: معايير التقسيم الوظيفي للكلم، و قد عقد لبيان مفهوم الشكل و الوظيفة، القسمة الوظيفية للكلم، و تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد.

و قد ختمنا البحث بخاتمة رصدت أهم النتائج التي خلصنا إليها معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي الذي يتناسب مع موضوع الدراسة وذلك من خلال عرض وتتبع آراء كل من اللغويين والمقاييس المعتمدة في تقسيمهم والذي خالفوا فيه ما كان سائدا لدى النحاة القدماء.

وقد كان من الطبيعي أن ننهل من المكتبة العربية مصادر و مراجع من أهمها:

- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة لفاضل مصطفى الساقي.
- اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان.
- من إسرار اللغة العربية لإبراهيم أنيس.

وربما كانت كثرة المراجع ووفرتها وتنوعها عائقا أمام الاختيار الأمثل من آراء كثيرة والاقتباس الأنسب من نصوص عديدة، وهذا ما وجدناه من الصعوبات في إنجاز هذا العمل، لكنه كان حافزا في الوقت نفسه للإطلاع والبحث.

وفي الأخير نحمد الله سبحانه وتعالى الذي أعاننا على إتمام هذا البحث فله الحمد والشكر، كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى المشرفة الأستاذة الدكتورة "صفيـــة طبني"، التي رعت هذا البحث بسداد نصحها فجزاها الله أفضل الجزاء.

الفصل الأول

بنية الكلمة عند علماء اللغة

المبحث الأول: الحدود العامة للكلمة

1. تعريف الكلمة

1.1. الكلمة لغة

الكلمة القصيدة بطولها، وقد تطلق الكلمة، ويراد بها: الكلام المفيد من قبيل إطلاق الجزء على الكل، كقولهم في:" لا اله إلا الله" كلمة الإخلاص.

والكليم الذي يكلمك و(كلمه) تكليما وكلاما مثل: كذبه تكذيبا وكذابا (وتكلم) كلمه وبكلمة (وكالمه) أي جاوبه و(تكالما) بعد التهاجر أي كانا متهاجرين فأصبحا يتكالمان ولا نقل يتكلمان وما أجد (مُتَكَلِّما) بفتح اللام أي موضوع كلام .

و(الكلماني) المنطبق و(الكلم) الجراحة، والجمع (كلوم) و(كلام) وقد كلمه من باب ضرب ومنه قراءة ومن قرأ. «وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون" (سورة النمل،82)، أي تجرحهم وتسمهم و(التكليم) أي التجريح وعيسى –عليه السلام- (كلمة) الله لأنه لما انتفع به في الدين كما انتفع بكلامه سمي به ما يقال: فلان سيف الله وأسد الله» [1].

وهي أيضا قول دال على معنى لا يدل جزؤه على جزء معناه فإذا قسمنا كلمة الأعمال إلى مقاطعها "ال، اعْ، ما، ل" كل جزء منها لا يؤدي جزء معنى كلمة الأعمال فالكلمة في اللغة اللفظية الواحدة وينطقها أهل الحجاز على وزن (نيقة) وينطقها أهل تميم كلمة على وزن (سدرة) وتجمع على كلم وكلمات ويراد بها الجملة أو العبارة التامة أو الكلام المطول ، فيقال كلمة (توحيد) وكذلك كلمة (زهير).

أي معلقته و كلمة الافتتاح أي الخطبة[2].

وعليه الكلمة لغة تأخذ معاني عديدة أهمها الجواب، الهجرة،، الانطباق، وكل هذا يعزز النظرية التي تؤكد اتساع اللغة العربية و شمولها.

2.1. الكلمة اصطلاحا

الكلمة قول مفرد يدل على معنى في نفسه[3] والمراد "بالقول" هنا هو اللفظ الموضوع في اللغة لمعنى، وهو ما يصطلح عليه عند اللغويين ب(المستعمل)، ويقابله (المهمل) وهو اللفظ الذي لم يوضع في اللغة لمعنى وأنا أهمل وترك كلفظ (دير) يراد بالفرد ما يصطلح عليه في علم المنطق (بالمفرد) أيضا والذي يعرف هناك، بما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه أو ما يتلفظ به مرة واحدة وان دل على متعدد كرجل و رجال[4] .

بينما قال فاشيك :« إن الكلمة جزء من الحدث الكلامي له صلة بالواقع الخارجي عن اللغة ويمكن اعتبارها وحدة غير قابلة للتقسيم ويتغير موضوعها بالنسبة لبقية الحدث الكلامي.»

ومنه كانت محاولة وضع تعريف جامع للكلمة تتراجع أمام الدراسة الدقيقة لهذه الجوانب جميعا، فهي ظني أولى بالاهتمام والدرس من محاولة وضع تعريف للكلمة، مهما بلغت دقته فسيكون شأنه شأن التعريفات دائما، ليس بجامع أو مانع وإنما سنجد دائما شيئا لم يضمه هذا التعريف وفي ظني أيضا أن دراسة هذه الجوانب السابقة بما لها من صلة بالكلمة قد تعين إلى حد كبير على تصور ماهيتها بشكل عام، وهي أمر لا شك له أهميته في الدرس اللغوي5.

---

[1] ينظر، محمد أبو بكر الرازي، مختار الصحاح،دار الكتاب الحديث، الكويت،ط1، (1994م)، ص142،141

[2] عادل خلف، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب،القاهرة، (د،ط)، (1994م،1415ه)، ص16

[3] السيد أحمد عبد الفقار، الكلمة العربية كتابتها و نطقها، دار المعرفة الجامعية ط2، (2005م) ،ج1، ص99.

[4] أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية،ت احمد قاسم المكتبة العصرية،صيدا بيروت، (د،ط)، (2003م/1424ه) ،ص23

[5] حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، (1998م)، ص32.

2. الكلمة عند علماء اللغة و المعاجم و البلاغة

1.2. الكلمة عند علماء اللغة

لقد حاول بعض علماء اللغة المحدثين وضع تعريف للكلمة بحيث ينطبق هذا التعريف على كل اللغات آخذين في الحسبان وجهات النظر المختلفة سواء من الناحية الصوتية أو من الناحية الصرفية أو النحوية أو الدلالية ومن ثم تعددت التعريفات وواجه كل تعريف منها نقد من علماء اللغة على اختلاف مدارسهم.

ولعل أشهر من عرّف الكلمة من علماء اللغة المحدثين هو العالم الأمريكي "بلومفيلد" الذي قال:« الكلمة اصغر صيغة حرة" ومعنى هذا أن الكلمة عنده هي أصغر وحدة لغوية يمكن النطق بها معزولة كما يمكن استعمالها لتركيب جملة أو كلام، ويجب أن تكون من مورفيم حر على الأقل[1].»

يعرّف "تمام حسان" الكلمة العربية:« بأنها صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تحشى أو يغيّر موضعها أو تستبدل بغيرها في السياق وترجع مادّتها إلى أصل ثلاثة وقد تلحق بها زوائد"[2].»

من خلال هذا التعريف يبدو أن تمام حسان يتخذ من وجود الكلمة داخل السياق معيارا لتعريفها لأنها كما قال تُفرد عن السياق أو تحذف عنه أو تستبدل فيه، بالإضافة إلى استقلالها باعتبارها وحدة من وحدات المعجم مجتنبا في ذلك المعنى "الصوتي والدلالي" وكأنه تناول الكلمة المكتوبة أكثر من المسموعة .

إن هذا التباين و التشتت في وجهات النظر يعود إلى طبيعة الكلمة التي تشكل موضوعا تتجاذبه العديد من العلوم التي تناولتها بالبحث والدراسة ومنها علم الصرف وعلم التركيب وعلم الدلالة وعلم المعاجم وعلم الأصوات وغيرها زمن هنا حاول بعض علماء اللغة جاهدين تحديد مجال الكلمة وهذا بالنظر إلى البنية المورفولوجية للكلمة تارة أو بالنظر إلى موضوع الكلمة مع التركيب الذي ترد فيه تارة أخرى أو بالنظر إلى دلالة الكلمة أو معناها[3].

بالإضافة إلى ذلك أننا لا يمكن أن نتصور حوارا يدور في أي لغة من اللغات، وتستعمل فيه فقط الضمائر وحروف الجر وبعض الأدوات النحوية وكلها تندرج مع الكلمات طبقا لتعريف "بلومفيلد" السابق.

فإذا مضينا في تتبع التعريفات التي وضعت للكلمة وجدنا عددا من التعريفات أثار عاصفة من الجدل في بيئة علماء اللغة المحدثين والمعاصرين منها التعريف الذي قدمه العالم "ترنكا" الذي قال :« أن الكلمة عبارة عن وحدة يمكن إدراكها عن طريق الفونيمات وهي قابلة للإبدال ولها وظيفة دلالية»، وعرّف "ماثيسيوس" الكلمة بقوله :« أنها اصغر وحدة صوتية متتابعة لا يمكن أن ترتبط بأي وحدات أخرى»، وعرّفها "انطوان مييه" بقوله: «تحدث الكلمة من ارتباط معنى ما بمجموعة ما من الأصوات قابل لأنه يستعمل استعمالا نحويا ما»

2.2. الكلمة عند علماء المعاجم

أما علماء المعاجم فقد انطلقوا من وجهة نظر مخالفة لوجهة نظر علماء اللغة إذ من المعروف أن مهمة المعجم اللغوي الأولي هو بيان وشرح معاني الكلمات لذلك فإنّ علم المعاجم يولى أهمية خاصة لدراسة الكلمة سواء من ناحية المعنى أو من ناحية المبنى نظرا لأهميتها في العمل المعجمي إذ أن معظم المعاجم، كما نرى، ترتب على أساس الكلمات المفردة لذلك لم يتورط علماء المعاجم كثيرا في محاولة البحث في تعريف النظري للكلمة، كما فعل علماء اللغة وإنما انصرفوا إلى تحديد ماهيتها من الناحية العلمية[4].

و يمكن بلورة الطرق التي رتبت بها الكلمات في معاجم الألفاظ في ثلاث اتجاهات رئيسية هي [5]:

- أ: طريقة الترتيب المخرجي للأصوات ويمثلها كتاب العين للخليل بن أحمد.

---

[1] حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص16.

[2] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الانجلوالمصرية، القاهرة، (د،ط)، (1973م)،ص226.

[3] ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة و بناء الجملة ، دار توبقال للطباعة والنشر، دار البيضاء، المغرب، (د،ط)، (د،س)، ص37.

[4] حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية و معجمية، ص17،16،13

[5] ينظر، رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، مكتبة دار التراث، القاهرة،ط1، (1977م)، ص204

- ب: طريقة ترتيب الألفبائي .
- ج: طريقة ترتيب حسب الأبنية والصيغ.

وعلى هذا سلّم علماء المعاجم بوجود الكلمات من حيث هي علامات وهي أيضا جزء من النظام اللغوي لأية لغة كما يستعملها ويدركها المتكلم بهذه اللغة ولذلك قالوا إننا لا نستطيع أن نتجاهل وجود شيء اسم الكلمة، سواء في علم المعاجم أو علم اللغة لسبب بسيط وهو أن كل متكلم بلغة ما لديه فكرة واضحة ومحددة عن الكلمة يستوي في ذلك من يعرف القراءة والكتابة أو الذي لا يعرفه.

فإذا انتقلنا إلى علماء اللغة العربية القدماء لكي نحاول التعرف على تصورهم لماهية الكلمة، وجدنا أن "سيبويه" لم يحاول وضع تعريف للكلمة وإنما بدا كتابه بتقسيم أجزاء الكلم مباشرة فالكلم عنده "اسم وفعل وحرف" جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل وهو هنا ينظر إلى الكلمة من الجانب النحوي أو الوظيفي على أساس أن كتابه في النحو وليس في علوم اللغة كما كانت معروفة في عصره . ونظرة سيبويه هنا كانت نظرة نحوية (وظيفية) من منطلق أن كتابه كان في النحو لا في علوم اللغة.

3.2. الكلمة عند علماء البلاغة

أما علماء البلاغة العربية فقد نظروا إلى الكلمة بما لها من قيمة جمالية وتعبيرية وعلى الرغم من أن علماء اللغة المحدثين يرفضون الحوض في تقويم الكلمة أو الكلام وخاصة من الناحية الجمالية لما في ذلك من بعد عن المنهج العلمي الموضوعي إلا أن قضية الكلمة ودلالتها وقيمتها في التعبير قد استغرقت علماء البلاغة العربية أمدا طويلا .

إذن الكلمة عند علماء البلاغة تميزت عن غيرها من خلال ميزتين:

الأولى: من حيث هي دالة على المعنى .

الثانية: من حيث كونها صوت .

ومن هنا كانت دراسة الكلمة عند البلاغيين على اختلاف مناهجهم ونظرتهم تتصل بجانبين هامين من جوانبها هما [1]:

1- أصوات الكلمة وعلاقة هذه الأصوات ببعضها البعض .
2- دلالة الكلمة وقيمتها من الناحية الجمالية و التعبيرية في حالة الإفراد والتركيب .

ومع أن علماء البلاغة العرب لم يسلموا كليا بالفرق بين البلاغة والفصاحة كما تصورها ابن سنان إلا انه حاول أن يحدد المفهوم الدقيق لفصاحة الكلمة فقال: «أن الفصاحة على ما قدّمناه نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة الألفاظ بحسب الموجود منها نأخذ القسط من الوصف وبوجود أضدادها تستحق الإطراح و الذم»[2].

من خلال كل هذه التعريفات المتعددة وجد علماء اللغة أن كل تعريف من هذه التعريفات قد يكون خالي أو مهملا لبعض الخصائص اللغوية وغير اللغوية للكلمة .

ومنه قبل أن تكون الكلمة محل عناية علم يعرف بعلم المفردات كانت محل اهتمام عدة علوم مختلفة كعلم المعاجم والبلاغة والنحو وفقه اللغة وهذا هو سبب اختلاف الدارسون في حديثهم عن ماهيتها وتحديدها وهذا ما حاولنا إثباته.

[1] رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة ، ص20/26

[2] ابن سنان محمد عبد الله بن محمد بن سعيد، سر الفصاحة، تح: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة مصطفى الباني الحلبي، القاهرة، ط1، (1954م) ، ص55،56

المبحث الثاني: تباين وجهات النظر عند القدماء في تقسيم الكلم

1. اختلاف النحاة في تحديد الاسم و علاماته

انه لمن المفيد التطرق بإيجاز إلى ما قاله النحاة الأقدمون في تقسيم الكلم، وما أبدوه من أراء في تحديد كل قسم من أقسام الكلم، وما ذكروه من علامات يتميز بها، لنتعرف على وجهات النظر المختلفة في هذا الصدد.

- سيبويه : لم يحدد سيبويه الاسم، بل اكتفى بالتمثيل له، والتمثيل غير التحديد، فقال : «فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم: رجل، وفرس و حائط »[1]، ولقد كان تمثيله الاسم بالرجل والفرس والحائط مستندا على أساس شكلي، وذكر عن سيبويه أنّه قال : «الاسم هو المحدث عنه» [2] مراعيا بذلك المعنى الوظيفي له[3].

- المبرد: ذكر المبرد أن الكلام كله اسم وفعل وحرف، جاء لمعنى، وأنّه لا يخلوا من هذه الثلاثة سواء أكان عربيا أو أعجميا، وأن الاسم ما كان واقعا على معنى نحو رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك، وأن أشهر علامة يتميز بها الاسم عنده هي دخول حرف الجر عليه، وإلا فهو ليس باسم، مراعيا بذلك الجانب الشكلي في التقسيم وإن أوحى بالمعنى الوظيفي ، كما نقل عنه "أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلا أي يؤدي وظيفة الفاعلية" [4].

- الزجاجي : استند الزجاجي في تحديد الاسم على أسس شكلية حينا ووظيفية حينا آخر، ومزج بين الأسس الشكلية والوظيفية في بعض الأحيان، فالاسم عنده : ما جاز أن يكون فاعلا، أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض، وميز الاسم بانفراده بقبول الجر، والتنوين، ودخول الألف واللام عليه، وصلاحيته لان يكون موصوفا، ومصغرا، ومنادى[5].

- السيوطي : قال السيوطي:« الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف ولا رابع لها إلا ما سيأتي في مبحث اسم الفعل من أن بعضهم جعله رابعا وسماه (الخالفة)[6]».

ذكر السيوطي تسعا من العلامات الشكلية التي يتميز بها الاسم عن غيره من أقسام الكلام وهي: النداء، التنوين وحرف التعريف، والإسناد إليه، والإضافة، والجر، وحرف الجر، وعود الضمير عليه، ومباشرة الفعل[7].

- الاشموني : ذكر الاشموني دليلا على انحصار الكلمة في أقسامها الثلاثة، فجعل الإسناد محورا للتقسيم الثلاثي فقال: "أن الكلمة :إما أن تصلح ركنا للإسناد أولا، الثاني الحرف، والأول: إما أن يقبل الإسناد بظرفيه أو بظرف، الأول: الاسم، والثاني : الفعل، وعقب على ذلك بقوله: والنحويون مجمعون على هذا إلا ما لا يعتد بخلافه [8].

2. إختلاف النحاة في تحديد الفعل و علاماته

- سيبويه : إن الفعل عند سيبويه ما أخذ من لفظ أحداث الأسماء، وقسمه إلى ثلاثة أقسام: الماضي، والمضارع والأمر، مؤكدا وظائفه الصرفية التي يمتاز بها وهي دلالته على الحدث المقترن بزمن ماض، أو حاضر أو مستقبل، فقال :«وإما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ إحداث الأسماء .... كائن»[9].

- الفارسي: اعتبر الفارسي قضية الإسناد محورا لتحديد الفعل فذكر أن "الفعل ما كان مستندا إلى شيء، ولم يستند إليه شيء و بين انه لو أُسند إلى الفعل شيء فقيل: ضحك، خرج أو كتب ينطلق، وما أشبه لم يكن كلاما"[10].

---

[1] سيبويه، الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1408ه،1988م)، ج1، ص12

[2] ابن فارس الصاحبي، في فقه اللغة العربية، تح عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، (1414ه،1993م)،ص83

[3] ينظر، فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ، (د،ط)، (1397ه،1988م)،ص35.

[4] ينظر، أبي عباس محمد بن يزيد المبرد ،المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د،ط)، (1415ه،1994م)، ج1، ص7

[5] الزجاجي، الجمل، تح ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل ، الجزائر ، (د،ط)، (1926م)، ص 17\18

[6] السيوطي، همع الهوامع ،تح احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية،بيروت، ط1، (1418ه،1998م)، ج1، ص22

[7] ينظر، المرجع نفسه ، ص29،24

[8] محمد محي الدين عبد الحميد،ألفية بن مالك، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ،دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د،ط) (د،س)، ج1، ص9

[9] سيبويه، الكتاب، ص 12

[10] أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تح الشاذلي ،(د،ب)، (د،ط)، (1389ه، 1969م)، ج1، ص7

أشار الفارسي إلى الوظائف الصرفية للفعل من حدث وزمن، ثم قسم الفعل إلى ماض، وحاضر ومستقبل، ومثل للماضي بذهب وسمع، ومكث، واستخرج، ودحرج، وللحاضر بيكتب، ويقوم، ويقرأ وجميع ما لحقت أوله زيادة من الزيادات : الهمزة والنون، والتاء والياء.[1]

ذكر أن الفعل المشتمل على أحرف المضارعة يشمل الحاضر والمستقبل فإذا دخلت عليه السين أو سوف أختص به المستقبل وخلص له وذلك نحو سوف يكتب ، وسيقرأ[2] .

- الزمخشري: قال الزمخشري : « الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان »[3] معتمدا في التحديد على وظائفه الصرفية، ثم ذكر خصائص شكلية يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم منها صحة دخول (قد) و (حرفي الاستقبال) و (الجوازم) ، و (الحرف المتصل البارز من الضمائر) و (تاء التأنيث الساكنة)[4].

- السيوطي: قسم السيوطي الفعل ثلاثة أقسام : وقال أن هذه القسمة مخالفة للكوفيين في قولهم قسمان ،وقد خصص لكل فعل من الأفعال الثلاثة علامات شكلية يمتاز بها عن غيره من الأفعال ، فما يقبله الفعل الماضي منفردا من علامات شكلية لا يقبلها الفعل المضارع ، أو فعل الأمر ،و ما يقبله المضارع من علامات شكلية لا يقبلها الماضي أو الأمر وهكذا.

خصص السيوطي للفعل الماضي علامتين شكليتين هما اتصاله بتاء الفاعل سواء أكانت لمتكلم أم مخاطب و تاء التأنيث الساكنة، وبين أن سبب اختصاص الماضي بهذه العلامة يعود إلى استغناء المضارع عنها بتاء المضارعة، واستغناء الأمر بياء المخاطبة، واختصاص الاسم و الحرف بالتاء المتحركة.

خصص السيوطي لفعل الأمر وظيفة صرفية هي إفهامه لمعمى الطلب ، وعلامة شكلية هي قبوله نون التوكيد وذكر أن أية كلمة أفهمت الطلب ولم تقبل نون التوكيد فهي عنده اسم فعل نحو : (صه)، وإذا قبلت الظلمة نون التوكيد ، ولم تفهم الطلب فهي عنده فعل مضارع ، والمقصود بالمضارع هنا هو صيغة المضارع ، وإلا فان الفعل في عبارة (لتقرأن المقالة) مضارع متصل بنون التوكيد و مفهم للطلب .

خصص للمضارع علامة شكلية بارزة تميزه عن غيره من الأفعال وهي افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة: الهمزة ، والنون، والتاء، والياء، وقال أن التمييز بها أحسن من التمييز بسوف وأخواتها للزوم تلك ، وعدم لزوم الأخيرة، إذ لا تدخل السين أو سوف على أهاء، وأهلم، فالهمزة للمتكلم مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ،مذكرا أو مؤنثا، وللغائبة أو الغائبتين و الياء للغائب مطلقا ، مفردا، أو مجموعا ،وللغائبات و احترز من همزة ونون ،وتاء ،وياء لا تكون كذلك ،كأكرم ،ونرجس الدواء، أي جعل فيه نرجسا.

ذكر السيوطي في مجال آخر أن جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهي تاء الفاعل وباؤه، وتاء التأنيث الساكنة ، وقد والسين ،وسوف، ولو، والنواصب ،والجوازم ،وأحرف المضارعة ، ونونا التوكيد، واتصاله بضمير الرفع البارز، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وتغيير صيغته لاختلاف الزمان،وكلها علامات شكلية اعتبرها النحاة مميزة للفعل عن بقية أقسام الكلم بوجه عام [5].

- الأشموني : أن أهم ما تضمنته أقوال الأشموني في علامات الفعل النقاط الآتية :

أ: كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبولها نون التوكيد كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبولها (لم) وضرب لذلك مثلا الكلمات (أوه) بمعنى أتوجع، و(أف) بمعنى الضجر، فأنها ليست أفعالا مضارعة لعدم قبولها (لم)

ب: ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضيا عند انتفاء قبول (تاء) وضرب لذلك مثلا (هيهات) بمعنى بعد و (شتان) بمعنى افترق، فلم يعتبها فعلين ماضيين لعدم قبولهما التاء .

---

[1] ينظر ، فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة، ص70

[2] أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي ، ص8 ، 9

[3] أبوالقاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر و التوزيع، ط1،(142ه/2004)، ص243

[4] فاضل مصطفى الساقي،أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة ص 74.

[5] ينظر، فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة، ص 80/79/78.

ج: "اعتبر الاشموني افعل التعجب ،وصاعدا، وما خلا،وحاشا، وحبذا ،في المدح أفعالا ماضية رغم أنها لا تقبل إحدى التاءين ،وعلل ذلك بان عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء و المدح" [1] ، وهو هنا يحمل بهذه الكلمات أكثر مما حملها واقع استعمالها في اللغة، ذلك أن معانيها الوظيفية تختلف عن معاني الأفعال، بالإضافة إلى أنها تقبل أية علامة شكلية من علامات الفعل[2] .

3. اختلاف النحاة في تحديد الحرف وعلاماته

- سيبويه:ذكر سيبويه أن الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ،ومثل لذلك ب (ثم ،سوف، وواو القسم ، ولام الإضافة) ونحوها[3] .

- الزجاجي: ذكر الزجاجي أن <<الحرف ما دل على معنى في غيره نحو : من ، والى، ثم، وما أشبه ذلك>> [4] وقد اعتبر مهما ، وحيثما، وكيف،و كيفما، وأين، وأينما، وأنى، وأيان ،ومن ،وما ، اعتبر كل هذه الكلمات حروفا ،وأضاف إليها (إن) و (إذما) عندما تحدث في باب الجزاء ،واعتبر (منذ) حرف جر عندما تحدث عن بناء الحروف،وعندما تحدث عن المبني من الأسماء ذكر منها المبني على الفتح ،وأورد لذلك : أين، وكيف، وأيان،وثم [5].

- الفارسي: ذكر الفارسي أن الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، نحو : لام الجر ، وبائه ، وهل، وقد،وثم ، وسوف،وحتى ، وأما[6] الزمخشري: ذكر الزمخشري أن الحرف ما دل على معنى في غيره ،ومن ثم لم ينفك عن اسم أو فعل يصحبه[7] وهنا يبدو انه أدرك معنى التعليق الذي يؤديه الحرف ووظيفته الربط بين الأجزاء المختلفة من الجملة[8] .

- أبن عصفور: ذكر ابن عصفور أن الحرف لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه واصفا الفرق بينه و بين الاسم والفعل حيث يدل كل منهما على معنى في نفسه وان اختلفا في الدلالة الوظيفية قد أكد بذلك ما قاله اغلب النحاة في حد الحرف[9]

---

[1]ينظر ، شرح الاشموني على الألفية، دار إحياء الكتب القاهرة، ص27،28، نقلا عن ، فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة، ص80.

[2]المرجع نفسه، ص80.

[3]سيبويه، الكتاب، ص12 .

[4]الزجاجي، الجمل، ص17.

[5]ينظر، المرجع نفسه، ص217، 265،263

[6]أبو علي الفارسي ،الإيضاح العضدي، ص9.

[7]أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية ،تح فخر صالح قدارة ، دار عمار للنشر و التوزيع ، ط1،(1425ه،2004م)، ص 283.

[8]ينظر ، فاضل مصطفى الساقي،أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة،ص 88.

[9]ينظر، ابن عصفور علي بن مؤمن، المقرب، تح احمد عبد الستار الجواري و يحي الحبوري، مطبعة العاتي، بغداد، ص 46، نقلا عن ، المرجع السابق، ص89.

المبحث الثالث: في نقد الأقدمين

1. في تحديد الاسم

اعترض على سيبويه بأن (كيف) التي اعتبرها اسما لا يجوز إن يحدث عنها ، وإذن لابد أن تندرج هي و أمثالها تحت قسم آخر من أقسام الكلم ليصح ما قاله .

اعترض على أقوال المبرد بان بعض الكلمات التي اعتبرها هو و أمثاله من النحاة أسماء لا يصح دخول حرف الجر عليها ،كإذا ،وكيف، ومهما ، وأن (كيف) و (عند) ، و(حيث) ، و(أين) مثلا هي أسماء عند النحاة وهي لا تصلح أن تكون فاعلة، ولا تؤدي وظيفة الفاعل ،فلا يصلح لها الفعل، فلا يجوز أن تقول (جاء كيف) و (ذهب عند) و (رجع أين) وإذن فلابد أن تخرج هذه الكلمات وأمثالها عن حد الاسم ليستقيم قول المبرد ويركن إلى رأيه [1].

عورض على الزجاجي بان من الأسماء مالا يكون فاعلا ، ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف من حروف الجر ،وهي الأسماء التي ذكرها الزجاجي نفسه في باب (ما لا يقع إلا في النداء خاصة) ولا يستعمل في غيره مثل قول العرب:يا هناء أقبل،لا يستعمل إلا في النداء خاصة ،لا يقال : جاءني هناه ، ولا رأيت هناه، ولا مررت بهناه، لأنه للنداء خاصة .

ثم إن هناك ما اعتبره الزجاجي وغيره أسماء مالا يصلح أن تكون فاعلا فأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام،و (لعمري) و (أيمن الله) ونحو ذلك . أما قوله بان الاسم ينفرد بقبول الجر ،والتنوين ،ودخول الألف واللام عليه ،وبصلاحيته لان يكون موصوفا ، ومصغرا ، ومنادى، وهذه علامات شكلية في غالبها، فقد عورض بها أيضا، ذلك أن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء وهي لا تصغر،ولا تنون ،ولا توصف نحو (من ،ما ،وجير، وأيمن الله) ،وان هناك مما اعتبرت أسماء لا تدخلها الألف وللام ولا توصف كأسماء الإشارة، والمضمرات، وأسماء الأفعال ، فلابد إذن من إخراجها عن طائفة الأسماء ليصح قول الزجاجي وغيره مما شاركوه هذا الرأي .

لقد سمى الزجاجي كان وأخواتها حروفا قال ذلك في حديثه عنها تحت عنوان (باب الحروف التي ترفع الاسم و تنصب الخبر)[2] ، زفي حديثه عن حروف الخفض قال : (اعلم أن الخفض لا يكون إلا بالإضافة وهو خاص للأسماء ، والذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء: حروف، وظروف، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف) فلم يعتبر الظروف من الأسماء وأورد لها أمثلة هي : خلف، أمام، قدَّام، ووراء ، ووسط ، وبين، وأعلى، وحذاء، وتلقاء، وإزاء، وعند، ومع، وما أشبه ذلك)[3] وقد أشار إلى أن بعض الحروف ما يقوم بوظيفة الاسم نحو (عن) و (على)

سمى الزجاجي كل الكلمات التي تستعمل في الشرط حروفا، فلم يفرق بين ما اعتبره النحاة حروفا وما اعتبروه أسماء[4].

2. في تحديد الفعل

عورض سيبويه بان هناك كلمات اعتبرها أفعالا ولم تؤخذ من لفظ أحداث الأسماء مثل : ليس، وعسى، ونعم، وبئس [5].

انه من الملاحظ أن الفارسي لم يعالج دلالة الفعل على الزمن معالجة صحيحة ،فقد ذكر أن الفعل المشتمل على أحرف المضارعة يشمل الحاضر و المستقبل وهو بهذا يربط دلالة الفعل على الزمن بصيغته وهذا غير صحيح،فليس كل مضارع الصيغة يدل على الحاضر والمستقبل وليس كل ماض الصيغة يدل على الزمن الماضي فهذا الربط الذي أشار إليه الفارسي أمر لا يقره منطلق اللغة ولا تبرره أساليب التعبير بها.

اخذ على الزمخشري أن الفعل لا يدل على الاقتران نفسه بل على الحدث المقترن بزمان، وهذا الاعتراض صحيح،ثم ذكر الزمخشري خصائص شكلية يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم منها صحة دخول (قد) و (حرفي الاستقبال) و (الجوازم)، و(الحرف المتصل البارز من الضمائر) و (تاء التأنيث الساكنة) ،وإذا كانت هذه هي العلامات

---

[1] ابن عصفور علي بن مؤمن، المقرب، ص36

[2] الزجاجي، الجمل، ص53،54.

[3] المرجع نفسه، 72،73

[4] ينظر، فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة, ص42/40

[5] المرجع نفسه، ص68

الشكلية التي تميز الفعل من غيره في نظر الزمخشري وغيره فقد أوضحنا أن كثيرا من الكلمات التي اعتبرها النحاة أفعالا لا تقبل هذه العلامات ،إذن فلابد من إخراجها من طائفة الأفعال ليصبح القول بهذا [1].

3. في تحديد الحرف

إن أهم ما تضمنته أقوال السيوطي عن الحرف ما يأتي :

ذكر السيوطي في كتاب جمع الجوامع قوله: «وليس منه (أي الحرف) عسى، وليس، وكان، وأخواتها على الصحيح»[2] وهذا القول يعكس الخلاف بين النحاة في تعيين موقع هذه الكلمات بين أقسام الكلم.

ذكر السيوطي موقفه من (عسى، وليس،وكان ، وأخواتها) فقال أن المشهور ومذهب الجمهور أنها أفعال لاتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها، وفي قوله هذا إشارة إلى أن بعض النحاة لا يعتبرها في طائفة الأفعال.

ذكر السيوطي أن ابن السراج ذهب إلى حرفية (عسى،وليس)، مستندا إلى عدم خضوعها للجدول التصريفي ووافقه في ذلك ثعلب، وفي حرفية (ليس) وافقه الفارسي وابن شقير وقد عورضت أقوالهم بأنها لا تصلح دليلا على الحرفية مع قيام دليل الفعلية.

ذهب الزجاجي فيما أورده السيوطي إلى أن كان وأخواتها حروف، وقد اشرنا إلى ذلك فيما سبق من قول.

ذكر السيوطي أن ابن هشام قال في حواشي التسهيل الخلاف في (عسى، وليس) شهير و في (كان) غريب، قال ابن الحاج في النقد: حكى العبدي في شرح الإيضاح أن المبرد قال: (كان) حرف، قال العبدي وهذا أظرف من قول من قال أن ليس، وعسى حرفان، قال ابن الحاج هو وأن كان في بادىء الأمر ضعيفا، إلا وأنه أقوى لمن تأمل، لأنها لا تدل على (حدث) بل دخلت لتفيد معنى المضي في خير ما دخلت عليه 3 فقد أكدت رواية السيوطي اختلاف النحاة و حيرتهم في تحديد موقع صحيح للكلمات المذكورة بين أقسام الكلم[4] .

قال السيوطي: الحرف لا علامة له وجودية، بل علامته أن لا يقبل شيئا من خواص الفعل[5] وهذا تأكيد على أن العلامة العدمية يمكن أن تكون من الظواهر الشكلية المستخدمة في التفريق بين أقسام الكلم.

نقل السيوطي عن ابن النحاس أن الحرف دال على معنى في نفسه مخالفا بذلك ما اشتهر به النحاة من أنّه دال على معنى في غيره، وخلاصة رأيه أن المعنى المفهوم من الحرف في حالة التركيب الكلامي أتم مما يفهم منه عند الإفراد، بخلاف الاسم، والفعل، فان كل واحد منهما يفهم منه في حال الإفراد عين ما يفهم منه عند التركيب[6]

نستنتج في الأخير أن الكلمة قبل أن تكون محل عناية علم يعرف بعلم المفردات كانت محل اهتمام عدة علوم مختلفة كعلم المعاجم والبلاغة والنحو وفقه اللغة وهذا هو سبب اختلاف الدارسون في حديثهم عن ماهيتها وتحديدها، وقد نرى وقوع القدماء في اضطراب من أجل وضع مفهوم محدد لكل من الاسم والفعل والحرف، وتحديد الأسس التي تميز كل صنف. ونجد أن أغلب النحاة القدماء اتفقوا على أن القسمة الثلاثية للكلمة (اسم وفعل وحرف) مثل: سيبويه، المبرد، الزجاجي، السيوطي، الاشموني، الفارسي، الزمخشري، ابن يعيش..الخ. إلا أننا نرى أن التعريف يختلف من واحد لأخر، ومنه ضرورة إعادة النظر فيما ذهب إليه القدماء للحد من الاختلاف الوارد في التقسيم. ويتمثل اختلاف النحاة في مجال تقسيم الكلم، أن منهم من اهتم بالأسس الشكلية ومنهم من نظر إلى الأسس الوظيفية، ومنهم من جمع بينهما وعليه كان اختلاف القدماء في تحديد الفعل أقل من اختلافهم في تحديد الاسم ولم يكن هذا الاختلاف قاصرا على حد الاسم والفعل بل تعدى ذلك أيضا إلى الحرف .

---

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، ص71/70

[2] السيوطي، همع الهوامع، مؤسسة الرسالة، (د،ب)، (د،ط)، (د،س) ج1، ص28

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص28

[4] الرجع السابق، ص91

[5] المرجع السابق،ص37

[6] السيوطي، الأشباه والنظائر، تح: إبراهيم محمد عبد الله، (د،د)، (د،ط)، (849ه،911م)، ج3، ص3/2

الفصل الثاني

إسهامات الوظيفيين العرب المحدثين في تقسيم الكلم

المبحث الأول: عند إبراهيم أنيس

حاول الوظيفيين العرب إيجاد تقسيم جديد للكلمات العربية دون الاعتماد على ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل الكلمة ثلاثة أقسام، ذلك أنهم قد وجدوا اضطراب النحاة واضحا، فقد اتفقوا على القسمة الثلاثية واختلفوا فيما عدى ذلك، أي المميزات التي ينفرد بها كل قسم، و الأصناف الفرعية التي تدخل ضمنه.

إن أول لغوي من العرب المحدثين طرح بصفة واضحة مبحث أقسام الكلم وطعن في مطابقته لمعطيات العربية بسبب تأثره المفترض بمنطق أرسطو هو إبراهيم أنيس.

تعرض إبراهيم أنيس لأقسام الكلم في العربية في نطاق بحث الجملة العربية أجزاؤها ونظامها تحت عنوان " أجزاء الكلام" وبناء على تسليمه بتأثر النحو العربي بمنطق أرسطو، بدا له فيها التضارب بين الدراسة المنطقية والدراسة اللغوية واضحا لأن التعاريف التي اعتمدها النحاة العرب للأقسام الثلاثة ليست جامعة ولا مانعة ولا تتطابق مع معطيات العربية يقول:« قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم و فعل وحرف متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل الأجزاء ثلاثة سموها الاسم والكلمة والأداة ولما حاول اللغويون من العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شقَّ الأمر عليهم ....»[1].

ورأى أيضا أن تعريف الفعل بأنه يفيد مفيد معنى كما تدل صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة "الماضي والحال والمستقبل" لا يستقيم، لسبب أول ذكر في باب الاسم وهو أن المصادر تدل على الزمان ولكنه يقيم استدلاله بصفة أساسية على رأي استفاده من النحو المقارن ومحصله أن الفصيلة السامية تختلف في الألسنة الهندية الأوروبية في كيفية تعبير صيغ أفعالها عن الزمن فبينما تدل الصيغ الفعلية في اللاتينية أو الإغريقية على عدد كبير من الأزمنة يصل إلى حد السبعة أزمنة .

نرى أن معظم اللغات السامية قد اتخذت صيغا قليلة العدد للتعبير عن تلك الأزمنة السبعة المتقدمة ونشير إلى أن المستشرقين قسموا الحدث إلى قسمين حدث تام و انتهى وحدث لم يتم ولم ينته وهو ما يقابل تقريبا الفرق بين الماضي والمضارع، وبناء على أن الربط بين الصيغ والفكرة الزمنية غير وثيق في اللغات السامية، انتقد تعريف النحاة الفعل على أساس دلالته على الزمن .

أما باب الحرف فقد رأى أن إصابتهم فيه كانت أقل من البابين السابقين وأن فكرة الحرفية غامضة في أذهان النحاة لأنهم يكادون يجردونها من المعاني و ينسبون معناها إلى غيرها من الأسماء والأفعال[2] هذا فيما يتعلق بحدود الاسم والفعل والحرف، أما ما سموه علامات لهذه الأقسام وخصائص لها كقبول الاسم التنوين وقبول الفعل قد وسوف الخ... فلم تلق عنده حضوة خاصة، واعتبر لجوءهم إليها دليلا على شعورهم بضعف التعاريف التي ارتضوها، نجد إبراهيم أنيس يؤكد على الأمور الآتية :

- أن النحاة العرب حين قسموا الكلم إلى اسم وفعل وحرف قد اتبعوا ما جرى عليه فلاسفة اليونان والمناطقة من أن أجزاء الكلام ثلاثة، ومعنى ذلك أنهم اخضعوا اللغة لأحكام الفلسفة ولمنطق غير منطقها ولقوانين لا تمت لها بأية صلة .

- أن النحاة العرب اضطربوا في تقسيم الكلام وفي وضع مفهوم محدد للاسم والفعل والحرف، فهم قد اختلفوا في تعريفها وفي بيان علاماتها.

- أن النحاة العرب ربطوا بين صيغة الفعل ودلالته على الزمن، فالفعل الماضي عندهم هو ما دل على حدث في الزمن الماضي، أما الفعل المضارع فإنّه يدل على الحال أو الإستقبال بقرينة، وهذا أمر لا يبرره واقع اللغة ولا تقره أساليبها المستعملة، فليس كل ماضي الصيغة يدل على الزمن الماضي، وليس كل مضارع الصيغة دالا على الحال أو الاستقبال.

- أن النحاة العرب حين اضطربوا في وضع مفهوم محدد للاسم والفعل والحرف عمدوا إلى التحرير في التعريف فوضعوا تفسيرا للأقسام ينسجم معه مفهوم الاسم أو الفعل أو الحرف [3].

وبعدما عرض إبراهيم أنيس ما بدا له خللا في تعاريف الاسم والفعل والحرف اقترح أسسا جديدة لإقامة أقسام الكلم من شأنها أن تتلافى النقائص التي شابت أعمال القدامى، هذه الأسس الثلاثة هي: المعنى، والصيغة ،ووظيفة اللفظ في

[1] ينظر، إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، (1987م)،ص 279/134
[2] ينظر، المرجع نفسه ،ص170 /280
[3] ينظر، فاضل مصطفى الساقي،أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص108.

الكلام، قال[1]:« و لا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس، وذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف مثل: (قاتل، و سامع، و مذيع) أسماء وأفعال في وقت واحد، كذلك قد يحملنا هذا على إعتبار المصدر اسما و فعلا في وقت واحد، أنظر مثلا إلى قوله تعالى: "لا هن حل لهم، ولا هم يحلون لهن" نجد أن في الآية الكريمة وصفا وفعلا، ومعناهما واحد بل ووظيفتهما في الكلام متحدة، إذ يقوم كل منهما بعملية الإسناد، ولكن الصيغة مختلفة لكل منهما ولذا نفرق بين الكلمتين: جاعلين إحداهما تنتسب إلى نوع معين من أجزاء الكلام، والأخرى تنتسب إلى نوع آخر، ومراعاة الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والصفات التي وردت في اللغة على وزن أحمد، ويثرب، ويزيد، وأخضر...الخ، بل حتى وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفى وحدها للتفرقة بين الاسم والفعل، فقد نجد اسما مستعملا في كلام ما استعمال المسند مثل: (النخيل نبات)، ففي هذه الجملة استعملت كلمة(نبات) مسندا، أي كما تستعمل الأفعال والأوصاف، فإذا روعيت تلك الأسس الثلاثة معا، أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام» وهو يقدّر أنَّه يتلافى في أخطاء القدماء، عندما يشترط على الباحث أن يعتمد هذه الأسس الثلاثة مجتمعة لتبويب أصناف الكلم .

وهذه الأسس الثلاثة راجعة إلى ثنائية الشكل والمعنى أيًّا كان المحتوى الفعلي الذي يمكن أن يكتسبه اللفظان، وبناءا على هذه الأسس اقترح علينا تقسيما رباعيا لأقسام الكلم يعتبره أدق من تقسيم القدماء لم ينسبه صراحة إلى نفسه بل نسبه دون مزيد توضيح إلى المحدثين، يقول:«وقد وفق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنّه أدق من تقسيم الأقدمين، وقد بنوه على تلك الأسس الثلاثة »[2].

القسم الأول: الاسم

وقد أدرج ضمنه ثلاثة أقسام فرعية لأنها تشترك إلى حد كبير في المعنى والصيغة والوظيفة.

أولا الاسم العام: وهو ما يسميه المناطقة بالاسم الكلي الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد مثل: شجرة،كتاب..، وقد أوضح الأستاذ أنيس أن الاستعمال اللغوي قد يخصص مثل هذه الأسماء وبعينها في ذهن السامع بإدخال أداة التعريف عليها، ولكن لا يكاد يتغير معناها، أو وظيفتها، أو صيغتها، بمثل هذه الأداة، على أن (أل) المعرفة قد تدخل على مثل هذه الأسماء، ومع هذا تبقى على شيوعها في اللغة العربية، كأن نقول:« الرجل خير من المرأة» ولا تريد رجلا معينا.

ثانيا العلم: يقول:« ويحلو للمناطقة ومعظم النحاة أن يصفوه بأنه اسم جزئي يدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها، وأن إطلاقه على عدد من الناس إنما هو من قبيل المصادفة البحتة، وليس بين ما يسمون بـ"أحمد" مثلا صفة أو مجموعة من الصفات مشتركة أطلق هذا "العلم" عليهم!! وقد ناقش الدكتور أنيس طويلا موقف المناطقة وحاول أن يثبت أن للعلم أيضا مفهوما لا يختلف عن بقية الألفاظ العادية إلا في نسبته أو درجته[3]، وانتهى إلى أن فصل الأعلام عن الأسماء العامة لا يبرر الاستعمال اللغوي ولا فهم الناس للألفاظ في حياتهم العادية وقد أوضح أيضا أنّه متى خطر (العلم) في ذهن أحدنا خطرت معه مجموعة من الصفات المعينة التي ترتبط به ارتباطا وثيقا في ذهن المتكلم والسامع، بل ترتبط في أذهان كل من عرفوا صاحب هذا العلم واتصلوا به في تجارب سابقة، فإذا اشتهر صاحب هذا العلم، شاعت صفاته في دائرة أوسع، حتى تنتظم جميع أفراد البيئة اللغوية وهنا يمكن أن نتصور أن هذا (العلم) ينتقل الى وصف من أوصاف اللغة متى أطلق دعا معه في ذهن الناس تلك المجموعة من الصفات و إلا كيف تتصور أن بعض الأعلام قد تصبح صفات إذا جردنا العلم من كل مفهوم؟ ومادام العلم كذلك من أنه ذو مفهوم يرتبط بمجموعة من الصفات يرى الأستاذ أنيس أنّه من هذه الناحية يشارك الأسماء العامة إلى حد كبير فاعتبره نوعا من أنواع الأسماء شاركها في المعنى والصيغة والوظيفة، وأن الفرق بينه وبين الأسماء العامة لا يعدو أن يكون فرقا في درجة المفهوم ونسبة الشيوع .

ثالثا الصفة : وهي مثل كبير وأحمر ونحو ذلك، وقد أشار الباحث إلى أن الصفة قد ترتبط باسم الذات ارتباطا وثيقا من ناحية المعنى والصيغة فلا يكاد يتميز أحدهما من الآخر حينئذ إلا بالاستعمال اللغوي [4]، ولا يمكن التمييز بينهما إلا ببعض القرائن اللغوية مثل التذكير والتأنيث أو تأخر الصفة عن الموصوف .

---

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، ط3، (د،س)، ص265.
[2] ينظر، إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية ط6، ص282/281.
[3] المرجع السابق، ص 266، 288،285،282
[4] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط6، ص269،268، 293

القسم الثاني: الضمير

هذا القسم هو الأكبر في القسمة الجديدة المقترحة ويختلف مضمونه عما ألفناه في كتب النحاة، ويشتمل على أربعة أقسام فرعية.

أولا الضمير: ويشمل ضمائر التكلم والخطاب و الغيبة بفروعها، وقد اقرَّ خلفه القدماء إلا زعمهم أنها أعرف المعارف، أما ضمائر الغيبة فقد ذكر أنها ألفاظ مبهمة توقع في اللبس وتحتاج إلى بيان، ولا يمكن استعمالها بغير ما تشير إليه من أسماء ظاهرة، بل حتى ضمائر المتكلم التي ظنها النحاة أنها من الوضوح والجلاء بحيث لا تحتاج إلى بيان أو تعريف ذكر أن استعمالات اللغة تبرهن على أنها لا تكاد تزيد وضوحا عن غيرها من الأسماء الأخرى، و ليس أدل على ذلك – كما يرى- مما يسميه النحاة بالتخصيص في العبارات (نحن العرب، نحن المعلمين) إلا بيانا للضمير و توضيحا له عن طريق اسم ظاهر... و قد أوضح الأستاذ أنيس أن النحاة أنفسهم قد اختلفوا فيما بينهم على قدر ما في الضمائر من معرفة و قد اكتفى أخيرا من بيان حقيقة الضمائر بأنّ النحاة أنفسهم قرروا أن من أغراض استعمالها في اللغة: الرغبة في التعمية و الإبهام.

ثانيا ألفاظ الإشارة: مثل هذا، تلك، هؤلاء، يرى أنه يستعاض بمثل هذه الألفاظ عن تكرار أسماء ظاهرة في كثير من الأحيان، غير أنها قد توضع جنبا إلى جنب مع ما تشير إليه من تلك الأسماء الظاهرة وقد بدا له أن ربط النحاة هذه الألفاظ بالإشارة ليس في حقيقته إلا ربطا ظاهريا تبرره حركات الناس في أثناء الكلام، أما الغرض الحقيقي من استعمال ألفاظ الإشارة فهو الإستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة كما في الضمائر تماما ففي قولنا: (هذا الكتاب) إنما نبغي تعيين كتاب خاص، فذكرنا مع لفظ الكتاب لفظا آخر يفيده أيضا ويقوم مقامه، وهو ما يسمى باسم الإشارة فكأننا قلنا: (الكتاب الكتاب) ومع هذا نرى اللغة قد اختصت ألفاظ الإشارة باستعمالات تخالف استعمالات الضمائر، مما يبرر جعل كل منها مستقلا عن الآخر في ناحية من النواحي.[1]

ثالثا الموصولات: نحو الذي، والتي، والذين، قال عنها أنها ألفاظ تربط بين الجمل ويستعاض بها في نفس الوقت عن تكرار الأسماء الظاهرة، ثم أورد مثالا لذلك: انك لو قلت لصديقك: (اشتريت البيت الذي رأيناه في الأسبوع الماضي)، وقارنت هذه الجملة بنا قد يجري على السنة الناس باللغة العامية المصرية: (اشتريت البيت، البيت ايا شفناه ويا بعض) لاتضح ما نعنيه من الاستعاضة بأسماء الموصول عن تكرار الأسماء الظاهرة من مقارنة هذين الكلمتين، رغم أن للألفاظ الموصولة استقلالها الخاص في الاستعمال اللغوي.

رابعا العدد: نحو ثلاثة، أربعة، ... أوضح أيضا أنها ألفاظ يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة وإن كان لها استقلالها في الاستعمال اللغوي، فقولنا: (ثلاثة رجال يغني عن قولنا (رجل، ورجل، ورجل) ثم ختم قوله عن أنواع الضمير:«فما يسمى بالضمائر وألفاظ الإشارة والموصولات، والأعداد، ليست في الحقيقة لا رموزا لغوية يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، وان كان لكل منها استعماله الخاص، وهي من العناصر اللغوية القديمة، التي يستعين بها اللغوي في مقارناته ويستدل بها عادة على ما تنتمي إليه اللغة من فصيلة لأنها في غالب الأحيان عصية عن التطور والتغيير».

وقد جمعها في قسم واحد لأنها في الغالب ألفاظ صغيرة البنية كثيرا ما تتركب من مقطع واحد لأنها من العناصر اللغوية القديمة العصية عن التطور ولذلك يستدل بها اللغوي عادة على الفصيلة اللغوية التي ينتمي إليها اللسان المدروس وخاصة لأنها رموز يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة [2]

القسم الثالث: الفعل

وقد ركز فيه أنيس على أن وظيفة الفعل في الجملة هي الإسناد وأقر بضرورة اعتماد العلامات اللفظية التي ذكرها القدماء كدخول قد وغيرها، لأنه قرر آنفا أن ربط الزمن بصيغة الفعل لا يبرره الاستعمال اللغوي [3].

القسم الرابع: الأداة

هي القسم الأخير من القسمة الرباعية وقد استعاض بمفهوم الأداة عن مفهوم الحرف المتوقع في تسمية هذا القسم الأخير لأنه أدرج إلى جانب الحروف كما هي محددة عن القدماء الظروف الزمانية و المكانية مثل :فوق، وتحت،وقبل، وبعد و غير ذلك.[1]

---

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية، ط3، ص275،276

[2] المرجع نفسه، ط6 ، ص293

[3] المرجع نفسه، ص293

المبحث الثاني: عند مهدي المخزومي

يرى مهدي المخزومي أن القدماء قصَّروا في دراسة أقسام الكلم لأنهم لم يدرسوها إلا بمقتضى ما لها من علاقة بنظرية العامل[2]، بل إن نظرية العامل واتجاههم في النحو اتجاها القضايا حسب قول إبراهيم مصطفى جعلهم لا يعدلون بين الأقسام الثلاثة، ولا يلونها نفس القدر من العناية والاهتمام فقد انصب اهتمامهم على دراسة باب الاسم لأن الأسماء تظهر فيها آثار العامل واضحة ولم يوفوا الفعل و الحرف حقهما من الدراسة.

وإذا سلمنا إحياء مذهب الكوفة باعتباره المنهج اللغوي الأصيل وتفضيله على مذهب البصرة يعود بشكل ما إلى إحياء النحو، فمهدي المخزومي يقتفي آثار إبراهيم مصطفى حين يحي في أقسام الكلم بعض أراء الكوفة ومن الشواهد الدالة على ذلك تفضيله استعمال مصطلح أداة عوض مصطلح الحرف إحياء لمذهب الفراء .

و عليه فان الأقسام في تبويب مهدي المخزومي كالتالي:

القسم الأول: الاسم

وقد عرفه بأنه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان ثم ذكر له بعد ذلك ودون تنظيم واضح بعض الوظائف النحوية التي تميزه عن غيره، وأهمها تأديته دور المسند إليه والإعراب والبناء وبعض الخصائص الصرفية كالتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، ولم يتعرض للأقسام الفرعية داخل باب الاسم كالتمييز بين اسم الجنس واسم العلم.

القسم الثاني: الفعل

عرَّف الفعل عما هو مشهور في كتب القدماء بأنه ما دل على معنى في نفسه مقترنا بأحد الأزمنة ، وأقر صلوحية العلامات اللفظية التي اعتبرها القدماء مميزة لهذا القسم على ماهو مألوف و متعارف، وقد احي رأي الكوفة في أقسام الفعل في العربية، فقال أن باب الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية هي: الفعل الماضي، الفعل المضارع، الفعل الدائم والذي يقصد به صيغة اسم الفاعل.

وبقي مترددا في فعل الأمر لأنه لا يدل على وقوع حدث في زمن من الأزمان [3] لم ترضه مقاله أهل الكوفة في اعتباره جزءا متقطعا من المضارع حتى شك في فعليته في كتابه " في النحو العربي نقد و توجيه "[4] ووضعه في كتابه " في النحو العربي قواعد و تطبيق.." على هامش الأقسام الفرعية الثلاث التي ارتضاها للفعل في فقرة رابعة تحت عنوان "أبنية أخرى " والحال انه أعلن في مستهل حديثه أن الفعل في العربية ثلاثة أقسام [5].

وقد نصر الكوفة على البصرة في الأبنية الدالة عن الأمر حيث سوى بين بناء (افعل) و(فعلل) بناءا على قول الشيوخ الكوفيين أن (فعال) جميعها قوله إن كل الأقسام الفرعية التي اعتبرها بشكل أو بآخر من باب الأفعال، وهذا يقتضي منه تقديم تفسير لتغير أواخر الفعل المضارع والمشتقات القائمة مقام الفعل (اسم الفاعل)، وقد اوجد التفسيرين في ضوء ما قيل في إحياء النحو، أما الفعل المضارع ففسر أغلب تغيّر أواخره بدلالة ذلك على زمن الفعل وهو في ذلك يحاول تطبيق ما نادى به صاحبه إحياء النحو من ضرورة اعتبار الحركات الإعرابية دوال على معان، وأما اسم الفاعل العامل عمل الفعل فقد اعتبره مبنيا أيضا وفسره تغيير آخر بالجوار مقتفيا في ذلك اثر إحياء النحو أيضا [6].

القسم الثالث: الأداة

هي من الأقسام الكبرى التي أقرها الأستاذ المخزومي وقد عرفها كما يلي: الأدوات كلمات إذ أخذت مفردة، غير مؤلفة فليس لها دلالة على معنى، ولا تدل على معانيها إلا في أثناء الجملة.

وقد حور التعريف المشتهر بين القدماء الحرف ما دل على معنى في غيره ليركز على ما تؤديه هذه الأدوات من معان تطرأ على الجمل بناءا على دعوة صاحب أحياء النحو إلى دراسة الأساليب و العناية بالمعنى يدل على العناية

---

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية ، ط3، ص117

[2] برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، إخراج رمضان عبد التواب، القاهرة، (د،ط)،(1984م) ، نقلا عن، عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، ص188.

[3] مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط1، القاهرة، (1966م) ، ص45، نقلا عن، المرجع نفسه، ص188

[4] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه،دار الرائد العربي ، بيروت لبنان، ط2، (1406ه،1986م)، ص120.

[5] المرجع السابق، ص190/21.

[6] المرجع السابق، ص139/134.

بالعمل الإعرابي، وذهب إلى أن وظيفتها الحقيقية هي هذه المعاني العامة الطارئة على الجمل، لما نسب إليها من عمل إعرابي [1].

وبدا لنا أنه يحاول تحقيق دعوة إبراهيم مصطفى في تبويب الوحدات اللغوية على أساس معناها لا على أساس عملها الإعرابي أو لفظها حسب تعبيره في تبويبه للأدوات حسب المجموعات الفرعية التالية:

- الاستفهام وأدواته: وأدرج (أين) و(كيف) في هذا الباب إلى جانب حرفي الهمزة و(هل) دون أن يحكم صراحة بحرفيتهما.

- النفي و أدواته: وقد أدرج ضمن حروف النفي: (ليس).

- التوكيد و أدواته: وجمع في واحد بين حرف (إن) الداخلة على الجملة الاسمية ونون التوكيد الداخلة على الفعل.

- الشرط وأدواته: لم يذكر فيه أسماء الشرط.

- الاستثناء.

- أدوات الوصل: وقد عدّ حروف الإضافة والجر منها.

القسم الرابع: الكناية

الكنايات هي القسم الأخير من أقسام المخزومي وقد بدا لنا أنها نظيرة ما سماه الأستاذ أمين مقتفيا في ذلك أثر (الضمير) وقد أدرج ضمنها المجموعات الفرعية التالية:

- الضمائر: وهي كنايات أو إشارات يشار بها إلى المتكلمين والمخاطبين والغائبين وهي قسمان متصلة ومنفصلة، مع إغفال تبويبها بين البارز و المستتر.

- الإشارة.

- الموصول بجملة.

- المستفهم به: وهو كناية تضمنت معنى الهمزة في الاستفهام، حملت عليها، واستعملت استعمالها، واستعرض الكلمات التي عدها النحاة أثناء دالة على الاستفهام في باب الأداة و الحرف.

- كلمات الشرط: وهي كنايات تضمنت (إن) في الشرط، حملت عليها واستعملت استعمالها، واستعرض الكلمات التي عدها النحاة أسماء دالة على الشرط لما تعذر عليه الحديث عنها في باب الأداة و الحرف [2].

[1] مهدي المخزومي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص39،191/38.
[2] عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، ص192.

المبحث الثالث:عند إبراهيم السامرائي

لم يتطرق إبراهيم السامرائي إلى مسألة تقسيم الكلم على الرغم من اهتمامه بالدراسات اللغوية والنحوية إلا أنه قد أبدى آراء سليمة في بعض قضاياها نورد ما يلي :

1- جمع في باب واحد هو باب الاسم بين الضمائر والإشارات والموصولات والعلم والمعرفة والنكرة وذلك حين دعا طالب النحو إلى دراسة الأسماء .

2- حين عرض لأساليب التعجب والمدح والذم وما يسمى أسماء الأفعال أبدى أفكارا سليمة مستمدة من واقع استعمالها في اللغة، فحين نطلع على آرائه فيها نفهم أنّه لا يميل إلى جعلها في طائفة الأسماء أو الأفعال، ومع ذلك لم يقرر حكما بشأن انقسامها إلى أي من أقسام الكلم.

3- إن دعوة الأستاذ السامرائي إلى دراسة الفعل في اللغة العربية وما يدل عليه من وظائف زمنية صرفية وسياقية في الظروف القولية المختلفة هي دعوة جديرة بالاهتمام، تفصح عن إدراك عميق لقدرة الفعل في العربية على التعبير عن دقائق الزمن، وقد دعا الدكتور إلى إلحاق المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة واسم التفضيل بالمادة الفعلية من حيث إفصاحها عن الزمان[1].

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة، ص134،135،136

المبحث الرابع: عند تمام حسان

تمام حسان : يقول الأستاذ تمام حسان: «ولقد قسم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، وإنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم، وفعل و حرف، ولكننا إذا نظرنا الى هذا التقسيم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أمكننا أن نصل إلى شيئين:

- أن الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم.
- أن هذا النقد ينبني على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيما جديدا، ونحن الآن مطالبون بأن نأتي بهذه الأسس التي ينبني عليها تقسيم الكلمات تقسيما جديدا [1].

يقول تمام حسان أيضا :« ولقد قسم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام، يقول ابن مالك: واسم وفعل ثم حرف الكلم ثم حاولوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة، أو بعبارة أخرى: المبنى والمعنى، إذ ينشئون على هذين الأساسين قيما خلافية، يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم، كما يفعل اللغويون المحدثون في يومنا هذا حين يجرون مثل هذا التقسيم للكلم في لغة ما، ويتضح نظرهم إلى المبنى والمعنى في تقسيم الكلم من قول ابن مالك :

بالجـــر و التنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

بتـــا فعلت وأتت ويـــا افعلي ونون اقبلنَّ فعل ينجـــــلي

سواهما الحرف كهل وفي ولم .....

لقد رأى الأستاذ تمام أن النظام الصرفي للغة العربية الفصحى يمكن أن يوضح في صورة جدول بعده الراسي مباني التقسيم ورأى أن هذه المباني هي الاسم ومعناه الاسمية، والصفة ومعناها الوصفية، والفعل ومعناه الفعلية، والضمير ومعناه الإضمار، والخالفة ومعناها الإفصاح، والظرف ومعناه الظرفية، والأداة ومعناها معنى التعليق بها، ورأى كذلك أن البعد الأفقي لذلك الجدول هو مباني التصريف وهي المتكلم ومعناه التكلم والمخاطب ومعناه الخطاب، والإضمار للإشارة ومعناه الإشارة، والإضمار للغائب ومعناه الغيبة، والإضمار للموصول ومعناه الوصل، والمفرد معناه الإفراد والمثنى ومعناه التثنية، والمجموع ومعناه الجمع، والمذكر ومعناه التذكير والمؤنث ومعناه التأنيث، والمعرف ومعناه التعريف، والمنكر و معناه التنكير »[2] .

ومعنى ذلك أن الأستاذ رأى أن أقسام الكلام سبعة هي :الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة، وهي مباني التقسيم التي أوردها .

وضع بعد ذلك الأسس الشكلية والوظيفية التي يمكن أن يبنى عليها تقسيم الكلم، أطلق على الشكلية منها اسم (المباني) وعلى الوظيفية اسم (المعاني) وأكد أن أمر التمييز بين أقسام الكلم في أمثل طرقه ينبغي أن يتم على أساس من الاعتبارين معا: المباني والمعاني، أما المباني فقد رأى أن تشتمل على الأسس الآتية:

- الصورة الإعرابية
- الرتبة
- الصيغة
- الجدول
- الإلصاق
- التضام
- الرسم الإملائي

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، (د،ط)، (1955م)، ص196.
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة ،الدار البيضاء ، المغرب،(د،ط)،(د،س)، ص86.

و أما المعاني فقد رأى أن تشمل على الأسس الآتية:

- التسمية
- الحدث
- الزمن
- التعليق
- المعنى الجملي[1]

ذكر أنّه وجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم جديد مبني على استخدام أكثر دقة، لاعتباري المبنى والمعنى، و ذكر بادئ الأمر انه سيجد في التقسيم الجديد مكانا مستقلا لقسم جديد ثالث هو الخالفة، و رابع هو الظرف و على هذا فان أقسام الكلم التي ارتضاها سبعة هي: الاسم و الصفة و الفعل والضمير والخالفة و الظرف والأداة، ثم فرق بين كل قسم و آخر على أساس من اعتباري المبنى و المعنى أي الشكل والوظيفة، تفرق بينهما من حيث علامات شكلية وفرق أيضا من حيث التسمية أو الحدث أو الزمن أو التعليق أو المعنى الجملي، وهي الأسس الوظيفية التي اعتمدها.

نبه إلى أنّه ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعا أن كل قسم من الكلم لا بد أن يتميز عن قسيمه في هذه النواحي جميعا، إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم الآخر في بعض هذه المباني والمعاني تماما، وحين قسم الكلم ذكر أن هذا التقسيم يكون كالآتي:

أولا: الاسم

ذكر عنه انه يشتمل على خمسة أقسام:

1- الاسم المعين: وهو الذي يسمي طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة الإعلام والأجسام والأعراض المختلفة.

2- اسم الحديث: وهو ما يطلق عن المصدر واسم المصدر واسم المرء واسم الهيئة، وذكر أنها جميعا ذات طابع واحد في دلالتها إما على الحدث أو عدده أو نوعه فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى.

3- اسم الجنس

4- مجموعة من الأسماء قال عنها أنها ذات صيغ مشتقة مبدوءة بالميم الزائدة وهي اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة.

5- الاسم المبهم: وقد قصد به تمام طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين، إذ تدل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها.

وقد فصل تمام حسان في فصل المقصود بالاسم المبهم ولم يغفل التوسع في الجهات والأوقات جواز انتقالها عن تسمياتها، تستعمل استعمال الظرف من قبل تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد فتكون الجهات كظروف المكان وتكون الأوقات كظروف الزمان من حيث الوظيفة ولكن هذا الاتجاه لا يخرجها عن تسميتها ولا يجعلها ظروفا من (قسم الظرف).[2]

ثانيا: الصفة

أدرج تحتها تمام حسان ما يعرف عند النحاة باسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة ووزن التفضيل وبرر إفرادها بقسم خاص من أقسام الكلام بأن مفهومها يختلف عن مفهوم الاسم الذي ارتضاه النحاة ذلك أن النحاة حين عرفوا اسم الفاعل قالوا: « أنّه الصفة الدالة على فاعل الحدث وأن اسم المفعول هو ما دل على الحدث ومفعوله و أن صيغ المبالغة هي الدالة على فاعل الحدث على سبيل المبالغة والتكثير وأن الصفة المشبهة تدل على فاعل

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص88/87.
[2] ينظر، فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة، 143/140.

الحدث على سبيل الدوام والثبوت وأن اسم التفضيل ما دل على فاعل الحدث على سبيل الدوام والثبوت وأن اسم التفضيل ما دل على موصوف بالحدث على أساس تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الحدث».

ثالثا: الفعل

تناول فيه الأستاذ تمام حسان الأمور الآتية:

- ما دل على حدث وزمن كما عرفه النحاة.

- أن دلالته على الحدث تأتي من اشتراكه على مصدره في مادة واحدة لان المصدر اسم الحدث.

- إن أية كلمة تشارك المصدر في مادة اشتقاقه لا بد أن تكون على صلة ما بمعنى الحدث كالفعل في دلالته على اقتران الحدث بالزمن وكالصفة في دلالتها على موصوف بالحدث، وكما أطلق عليه الميميات (في دلالتها على مكان الحدث أو زمانه أو آلته).

- أن معنى الزمن في الفعل يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة وعلى المستوى النحوي يأتي من مجرى السياق، ومعنى ذلك أن الزمن وظيفة الصيغة الفعلية المفردة فهو زمن صرفي من هذه الناحية وهو وظيفة السياق حين نستخدم الفعل في التركيب الكلامي، وبهذا يكون الزمن فيه زمن نحويه لا صرفيا، فالفعل الماضي قد يدل في السياق على المستقبل، والمضارع قد يدل في السياق على الماضي، فالزمن النحوي ظاهره تتوقف على الموقع والقرينة لا على الصيغة المجردة.

- إن الفعل من حيث المبنى الصرفي ينقسم إلى ماضي ومضارع وأمر وأن هذه الثلاثة تختلف فيما بينها شكلا ومعنى، فعلى مستوى الشكل تحتل الصيغة مكانا بارزا في التفريق بين الأفعال فلكل منها صيغة خاصة مجرده من الثلاثي أو الرباعي كما أن لكل فعل سمات يتميز بها عن غيره، فالماضي يتبين بقبول تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة، والمضارع يبدأ بأحد حروف المضارعة، ويقبل لام الأمر ولوني التوكيد، الإناث وبضام السين وسوف، ولم، ولمّا والأمر بضام النونين) نون التوكيد ونون الإناث (دون غيرهما من القرائن أما من حيث المعنى فإن الأفعال الثلاثة تختلف في دلالتها بصيغتها على الزمن.[1]

رابعا: الضمير

يرى الدكتور ما يلي:

- أن الضمير لا يدل على مسمى كما يدل على ذلك الاسم ولا على موصوف بالحدث كما تدل الصفات، ولا على حدث زمني كما يدل الفعل وكل ذلك فرق في المفهوم بين الأقسام الأربعة.

- أن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي سماها معاني التصريف التي يعبر عنها باللواصق والزوائد ونحوها.

- إن المعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموما الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر وذكر أن الحضور قد يكون تكلم كـ (أنا و نحن) و قد يكون حضور خطاب كـ (أنت وفروعها)، أو حضور إشارة ك(هذا و فروعها)، والغيبة قد تكون شخصية كما في (هو و فروعه) وقد تكون موصولية مكا في (الذي و فروعه) وعلى هذا الأساس ذكر تمام أن الضمائر في اللغة العربية الفصحى ثلاثة: ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة وضمائر الموصول.

- لما كانت الضمائر تدل على معان ترفيه عامه حقها أن تؤدى بالحرف كما في قول النحاة فإنها لهذا تشبه الحروف شبها معنويا بالإضافة إلى الشبه اللفظي في بعضها، وإذا لا فارق في الطابع بين معنى الحضور والغيبة، وبين معاني التأكيد، والنفي، والاستفهام، والشرط، وابتداء الغاية، والمجاورة، والسببية والظرفية، وغيرها من المعاني التي تؤديها الحروف والأدوات المسماة بأسماء هذه المعاني العامة.[2]

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، 145،146

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص146،149.

يذكر تمام أنه لا يمكن وصف الضمير بالتعريف أو التنكير في النظام وإنما يكون معرفة حين تعين على ذلك قرائن السياق، كقرينة الحضور بالنسبة للمتكلم والمخاطب والمشار إليه، وقرينه المرجع بالنسبة للغائب، وقرينه المرجع أو الصفة بالنسبة للموصول.

هذا من حيث المعنى أما من حيث المبنى فذكر أن الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية فلا تنسب الى أصول ثلاثة، ولا تتغير صورتها التي هي عليها، كما تتقلب الصيغ الصرفية بحسب المعاني، ثم هي لا تبقى على صوره واحده في الأماكن المختلفة من السياق، وإنما يلحقها بعض الظواهر الموقعية من الإشباع، والإضعاف، واختلاف الحركة بحسب مناسبة الحركة التي بجوارها، وذلك كالفرق بين(له و به) و(لهم وبهم) و(منهم وعليهم).

أضاف تمام أن الضمائر كلهم من المبنيات التي لا تظهر عليها حركات الإعراب، ولا تقبل بعض علامات الأسماء كالتنوين، ولا تقع موقع المضاف، وإن صح أن تقع المضاف إليه، ثم إنها جميعا تفتقر إلى القرائن باعتبارها شرطا أساسيا لدلالتها على معين كالافتقار إلى قرينه الحضور بالنسبة إلى المتكلم والمخاطب والإشارة، وهذا يعتبر من السمات الشكلية البارزة التي تبرر إفراد الضمير بقسم خاص من أقسام الكلم.

ذكر الأستاذ تمام السمات التي تميز الضمير عن بقية الأقسام من حيث الصورة الإعرابية، والصيغة، والرتبة، والإلصاق، والتضام، والرسم الإملائي، والدلالة على مسمى، ومن حيث التعليق، والملاحظ أن سمة الرتبة من العلامات الشكلية التي أضافها هنا الى السمات الأخرى التي استخدمها في عمليه التفريق.

خامسا: الخوالف

قال عنها الأستاذ تمام أنها كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية أي في الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف إنفعالي و هي أربعة أنواع:

1- خالفة الإخالة

وهي اسم الفعل، ويقسمونها اعتباطا ودون سند من المبنى أو المعنى إلى اسمي فعل ماض كهيهات، واسم فعل مضارع كوى، واسم فعل أمر كصه، والحال أن هناك بعدا بين هذه لأفعال وتلك الخوالف.

2- خالفة الصوت

وهي اسم الصوت، وذكر فيها انه لا يقوم دليل على اسميتها لا من حيث المبنى ولا من حيث المعنى، وذلك أنها لا تقبل علامات لأسماء، مثل هلا لزجر الخيل، وكخ للطفل، وعاه للإبل، وهج للغنم، وحر للحمار، وبسبس للقطه.

3- خالفة التعجب

وهي صيغة التعجب، وذكر أنه ليس هناك من دليل على فعليتها، ورأى أن هناك ما يدعو للظن أن خالفة التعجب ليست الا أفعل التفضيل... في هذا المعنى وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة، وليس المنصوب بعده إلا المفضل الذي نراه هنا بعد صيغة التفضيل ولكنه في تركيب جديد، وبمعنى جديد، وأن توجيه هذه المسالة على هذه الصورة لا يختلف عن نقل الصفة إلى علم، والفعل إلى علم ونقل الظروف إلى أدوات، والإشارة المكانية إلى الظرفية، وبعض حروف الجر إلى الظرفية.

يؤيد ذلك أن طريقه تصغير صيغ التعجب وأفعل التفضيل واحدة، وأن شروط صياغتها واحدة،على أن الأستاذ تمام يرى مع ذلك أن هذه الصيغة في تركيبها الجديد أصبحت مسكوكة لا تقبل الدخول في جدول الإسناد كما تدخل الأفعال، ولا في جدول التصريف كما تدخل الأفعال والصفات، ولا في جدول الإلصاق كما تدخل الأفعال والصفات و الأسماء.

4- خالفة المدح

وهي فعل المدح أو الذم، يرى تمام أنهما الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا الى المدح أو الذم، وقد استند في ذلك إلى قول ابن جني في اللمع من إن معناهما (المبالغة) في المدح والذم وقد أوضح أن كلمة المبالغة التي وردت على لسان ابن جني تتجه اتجاه تعبيره بالإفصاح وفي كل التعبيرين (المبالغة و الإفصاح) إشارة إلى ماهو أكثر من مجرد المدح أو الذم.[1]

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة، ص 150/149

ذكر الأستاذ تمام أن الذي يقال في نعمة و بئس يقال أيضا في (حبذا ولا حبذا) فلا صلة لهما بمعنى مشتقات "ح ب ب" وإنما يقوم التعبير بهذه الخوالف الأربع جميعا مقام التعبيرات المسكوكة، كما سبق في التعجب، التعبير هذا يكون بكلمات لا تتغير صورتها ولا يتغير ما تقرر لها من الرتبة.

على مستوى الإعراب التطبيقي ذكر الأستاذ تمام أن خير إعراب لهذه الخوالف أن يعتبر المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة، إذ قد يتقدم أو يتأخر وما تبناه في التعبير خبر، وذكر أن هذا الخبر يشتمل على الخالفة وضميمتها التي تعتبر دائما أعم من المخصوص، ويعتبر المخصوص من جنسها، وهذه الضميمة قد تلحق فيها الألف واللام فترفع، وقد تتجرد منها فتنصب، وبين الخالفة وضميمتها رتبة محفوظة، فلا تتقدم الضميمة على الخالفة.

أوضح تمام أن القسم المشترك في معاني هذه الخوالف جميعا هو ما تتميز به من طبيعة الإفصاح الذاتي عما تجيش به النفس و أنها تدخل في الأسلوب الإنشائي.

أوضح كذلك أنه كان من المستحسن أن يضم إلى هذه الأساليب الإفصاحية الندبة و الإستغاثة والتحذير والإغراء، ولكن ضمها إلى ما ذكر لا يتم على المستوى الصرفي، لأن هذه الأساليب الأخيرة لا يعبر عنها بالخوالف فلها مثل الإفصاح المذكور لكن على مستوى النحو لا على مستوى الصرف.[1]

سادسا: الظرف

يرى الأستاذ تمام أنه ليس في العربية الفصحى مما ينبغي أن يوضع في قسم مستقل من أقسام الكلم يسمى (الظرف) إلا: إذا، إذ، إذا، لما، أيان، متى، وهي للزمان، ثم أين، و أنى، و حيث، وهي للمكان.

فرق بين الظروف و بقية أقسام الكلم من حيث الصورة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والجدول، والتضام، والتسمية، والزمن، والتعليق.

سابعا: الأداة

قال عنه تمام أنه مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة و ذكر أنها تنقسم إلى قسمين:

- الأداة الأصلية: وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر و النسخ والعطف.

- الأداة المحولة: وقد تكون هذه:

أ- ظرفية: إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الإستفهام والشرط.

ب- اسمية: كاستعمال بعض الأسماء المهمة في تعليق الجمل مثل: كم، كيف في الاستفهام، والتكثير والشرط أيضا.

ج- فعلية: لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل كان وأخواتها، وكاد و أخواتها.

د- ضميرية: كنقل من، ما، أي، إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية الظرفية والتعجب

ذكر الأستاذ تمام أن التعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى، فإذا استثنينا جملتي الإثبات والأمر بالصيغة (قام زيد، و زيد قام، و قم) وكذلك بعض جمل الاصفاح، فإنما سنجد كل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة.[2]

يرى تمام أن الأدوات تلخص معاني النفي والتأكيد، والاستفهام، والأمر باللام، و الغرض، و التحضيض، والتمني، والترجي، والنداء، والشرط الإمتناعي، و الشرط الإنساني، والقسم، والندبة، والاستغاثة، والتعجب، كل ذلك بالإضافة مما للأداة من وظيفة الربط بين الأبواب المفردة في داخل الجملة كالذي تجده في حروف الجر والعطف، والاستثناء، والمعية، وواو الحال، أو ما للأداة من وظيفة أداء معنى صرفي عام كالذي تراه في أداة التعريف.[3]

---

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة، ص155/149

[2] المرجع نفسه، ص 158،157.

[3] ينظر، تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها، ص120.

ذكر أيضا أن الأدوات جميعا تشترك في عدم دلالتها على معان معجمية و لكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة النفي و التأكيد و غيره حيث تكون الأداة العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها لدرجة انه يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدي المعنى كاملا كالذي نراه في عبارات مثل: لما، و عم، و متى، و أين، و ربما، و أن، و ليت، و لو.....الخ. فيكون المعنى الذي تدل عليه هذه الأدوات هو معنى الجملة كاملة و تحدده القرينة بالطبع.

وقف الأستاذ تمام على موضوع النواسخ فيقرر بشأنها ما يأتي:

- أن النواسخ جميعها من الأدوات.

- أن بعضها محول من الفعلية.

- أن هذا البعض المحول من الفعلية لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال التامة نحو: كان، ودام، وزال، وبرح....الخ.

- أن هذا البعض حين أصبح من النواسخ زال عنه معنى الحدث وهو السمة الدالة على تمام الفعل، فاتخذ بدلا عن معنى الحدث – في بعض الحالات- معنى آخر من معاني الجهة واكتفى في الحالات الأخرى بمعنى الزمن دون غيره.

- أن هذا البعض يشمل كان وأخواتها وكاد وأخواتها، والجامع بينها القيام بعملية النسخ وزوال معنى الحدث منها حيث أصبحت بين النواسخ ولم يعتبر ظن وأخواتها من النواسخ بل من الأفعال.

- لقد استند في اعتبار كان وأخواتها وكاد وأخواتها من الأدوات على ما يأتي:[1]

- جميعها يفيد معنى الزمن ولا يفيد واحد منها معنى الحدث.
- جميعها إلا(كان) يضيف الى معنى الزمن أحد معاني الجهة.
- بعضها لا يدخل في جدول تصريفي شأنه شأن الأدوات، أما ما تصرف عنها فإنه ناقص التصرف.
- الوظيفة الأساسية التي تؤديها هذه الكلمات هي النسخ، يقول تمام حسان:« والمعروف أن للجملة الاسمية إسنادا لا على معنى الزمن فهي نسبة الخبر إلى المبتدأ على طريق الوصف، فإذا أردنا أن نشرب الجملة الاسمية معنى الزمن خالصا من دون الحدث فإن السبيل إلى ذلك أن تدخل الناسخ عليها فتزيل عنها طابعها الأصلي وهو الخلو من الزمن وهو معنى النسخ».
- أن هذه الكلمات تدخل على الأفعال كما تدخل على الأدوات مثل: كان يفعل، وأمسى يفعل....الخ، وذلك شبيه بدخول الأدوات الأصلية على الأفعال في نحو سوف يفعل، وقد يفعل، وأن يفعل.... مع فارق واحد هو أن الفصل جائز في الحالة الأولى وغير جائز في الثانية وهو أمر يعود إلى طبيعة التضام بين الكلمتين.
- أن بعض النحاة كالمبرد وابن الانباري والزجاجي، وابن مضاء كانوا يميلون إلى إعتبار هذه النواسخ أدوات، كما يبدوا من أقوالهم في المقتضب وأسرار العربية، ومما يرويه عنهم همع الهوامع.[2]
- ليس بين هذه الأدوات ما يسلك سلوك الأفعال من حيث الإسناد والتعدي واللزوم، فما دامت هذه الأدوات فلا يصح وصفها بذلك.

- لقد استند الأستاذ تمام في إخراج ظن وأخواتها من النواسخ وبالتالي عدم اعتبارها من الأدوات على مايلي:

- إن العلاقة بين ظن وأخواتها وبين المفعولين علاقة يتضح فيها معنى التعدية، وهو معنى لا يمكن فهمه منها عند اعتبار علاقة النسخ.
- إن ظن وأخواتها أفعال متصرفة بينما تشترك النواسخ في طابع عام هو نقص التصرف، أو عدم التصرف أصلا مثل (ليس).

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص161،162.
[2] المرجع نفسه ، ص130،131.

- إن اعتبار النحاة ظن و أخواتها من النواسخ كان بسبب أن مفعوليها يصلحان بدونها أو يكونا جملة من مبتدأ أو خبر وهذا وحده لا يصلح مبررا لاعتبار هذه الأفعال من بين النواسخ.[1]

[1] فـاضل مصطفى الساقي،أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة، ص163.

المبحث الخامس: في نقد المحدثين

1. ابراهيم أنيس

يرى الأستاذ أنيس أنه ينبغي أن نقيس أجزاء الكلام بالأسس الثلاثة التي جاء بها مجتمعة، لأن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعد بعد الأوصاف مثل: (القاتل، وسامع و مذيع) أسماء وأفعال في وقت واحد، وكذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر اسما و فعلا في وقت واحد ...الخ، وفي الحقيقة أنه لا يعتبر الأساس الوحيد المعتمد في عملية التفريق فهناك أسس شكلية أخرى ينبغي أن تراعى في التفريق كالعلامة الإعرابية و الرتبة و غيرها.

أوضح الأستاذ أنيس أن اعتبار المعنى وحده في عملية التفريق يؤدي ذلك إلى اعتبار (قاتل،وسامع ،ومذيع) أسماء وأفعالا في وقت واحد إلا أن «فاضل مصطفى الساقي» يرى بأن هذا الأمر لا يستقيم من ناحيتين.

الأولى : اعتبار (قاتل ،وسامع، ومذيع) أسماء، والواقع أنها ليست كذلك، بل صفات لها سماتها الشكلية والوظيفية التي تميزها عن الأسماء وإن استعملت استعمالها في ظروف قوليه معينة، فإضفاء صفة الاسمية على هذه الكلمات وجعلها في طائفة الأسماء أمر يجانب الدقة.

الثانية : إن هذه الكلمات لا يمكن اعتبارها أفعالا بأية حال، لأنها لا تدل على الحدث المقترن بزمن، كما يدل الفعل على ذلك، بل تدل على موصوف بالحدث، ودلالتها على الزمن دلالة ليست دلالة ضمنية صرفية بل دلالتها على الزمن دلالة سياقية، ندركها من الاستعمال[1] .

حين قال الأستاذ أنيس: وكذلك يحملنا هذا على اعتبار الاسم مصدرا وفعلا في وقت واحد، فقد جانب الدقة أيضا، لأن المصدر وإن دل على حدث كما يدل الفعل – إلا آن دلالته على الزمن ليست دلالة صرفية كما هو الحال في دلالة الفعل عليه، بل دلالته على الزمن دلالة إلزامية ناتجة من أن المصدر يدل على حدث، والحدث لا يكون إلا في زمن ، وإن هذا الزمن عام لا يتخصص بمعنى أو حال، أو استقبال، كما هو الحال في زمن الفعل.

حين ذكر الأستاذ أنيس الاسم قسم من أقسام الكلم قصره على الأسماء الذوات ولا يتطرق إلى اسم الحدث الذي يصدق على المصدر، واسم المصدر، واسم المرة، واسم الهيئة، وهي جميعا ذات طابع واحد في دلالتها على الحدث أو عدده أو نوعه، فكل هذه الكلمات تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى.

أهمل أيضا اسم الجنس، واسم الجنس الجمعي كعرب، واسم الجمع كنساء، وأهمل أيضا أسماء الزمان والمكان وأسماء الآلة كما أهمل كثيرا مما يندرج تحت عنوان الاسم .

جعل الأستاذ أنيس الصفة نوعا من أنواع الاسم، وإذا عرفنا أن الاسم ما يدل على مطلق المسمى، فإن الصفة تدل على الموصوف بالحدث، فلا تدل على الحدث كما تدل المصادر ولا على اقتران الحدث بالزمن كما تدل الأفعال وهي لذلك تختلف عن الأسماء والأفعال، ثم إن الاسم لا يدل على شيء من الزمن حتى وهو في السياق، إلا عن طريق التسمية كالليل والنهار، أما الصفات فإنها وإن لم تدل على الزمن دلالة صرفية إلا أنها تدل عليه على أنّه وظيفتها في السياق، أضف إلى ذلك صلاحية الصفات للدخول في جداول تصريفية بينما لا يصلح الاسم للدخول في مثل هذه الجداول، ذلك أن الاسم يوصف بالجمود إلا اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، بينما تتحلى الصفات بطابع الاشتقاق[2].

جعل الأستاذ أنيس الضمير قسما قائما بذاته وهذا رأي نميل إلى الأخذ به لما للضمير من سمات شكلية ومعان وظيفية يمتاز بها عن الأسماء إلا أنه أدرج كلمات (العدد) كإثنين وثلاثة وأربعة..الخ، تحت عنوان الضمير وهذا أمر ليس له ما يبرره، ذلك أن هذه الكلمات وإن اتفقت مع الضمائر والإشارات والموصولات في مبدأ الاستعاضة عن تكرار الاسم الظاهر،إلا أن الضمائر تتصف بسمات شكلية ووظيفية لا تتصف بها ألفاظ العدد وأهمها:

- أن الضمائر كلها مبنية، وألفاظ العدد معربة إلا إذا بنيت لسبب عارض هو وقوعها اسما لـ (لا) النافية للجنس مثلا.

- أن الضمائر لا تخضع لأصول اشتقاقية، وألفاظ العدد لا تتجرد من هذه الأصول وصياغة (فاعل) من الأعداد توضح ذلك.

- أن الضمائر لا تقبل أية علامة من علامات الأسماء، بينما تقبل الأعداد هذه العلامات.

---

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة، ص118،119.

[2] المرجع نفسه، ص121،122

- أن الضمائر تدل على مطلق الحضور أو الغيبة، بينما لا تدل الأعداد على ذلك.

- أن الضمائر لا تقع موقع المضاف بينما تقع الأعداد هذا الموقع، لذلك كله كان الأولى أن تدرج (الأعداد) في طائفة الأسماء لأنها لا تتصف بسماتها الشكلية والوظيفية .

لم يتطرق الأستاذ أنيس إلى السمات بل اكتفى بالقول بأن إفادة الإسناد أهم وظيفة يقوم بها الفعل دون غيره، وقال أن الصفة تشاركه أحيانا في هذه الجملة، وهذا أمر لا تنفرد به الأفعال، بل تشاركها فيه الصفات، وقد تشاركها الأسماء عن طريق النقل، وبالتالي لا يصح أن يكون الإسناد أساسا للتفريق بين الفعل وغيره وكان الأولى ذكر سمات الفعل الشكلية ومعانيه الوظيفية المتميزة التي تصلح أساسا للتفريق بينه وبين غيره .

جعل الأستاذ أنيس (الأداة) عنوانا يشمل الكل ما عدا الاسم والعلم والصفة والفعل، والضمير بأقسامه، فأدرج تحته هذا العنوان العام الظروف الزمانية والمكانية وغيرها، ومع ما في هذا من إطلاق، وحكم بالعموم لا يخدم البحث اللغوي في مسألة من أهم مسائله وهي تقسيم الكلم – إلا وعلى حسب قول الدكتور فاضل مصطفى الساقي فإن درج الظروف الزمانية والمكانية تحت عنوان الأداة ليس له ما يبرره ذلك لأن الظروف بمجموعها وإن شابهت الأدوات في التعليق وعدم الدخول في جدول تصريفي وليس لها صيغ معينة، إلا أن الأداة متأصلة في الرتبة وهي أشد تأصلا من الظروف والضمائر، أما الظروف فليس لها هذا التأصل فهي حرة الرتبة في الجملة، فانفراد الأداة بالصدارة يعتبر من أهم المميزات الشكلية التي تميز الأداة على الظرف[1].

2. مهدي المخزومي

لم يوضح الأستاذ المخزومي الأسس التي روعيت أو ينبغي أن تراعى في التقسيم وهذه مسألة مهمة، بل اكتفى بذكر بعض علامات الاسم والفعل الشكلية، ولم يتعرض لذكر علامات الأداة.

لم يحدد طوائف الكلمات التي تندرج تحت مفهوم الاسم بينما تحدث بإسهاب عن الفعل وأقسامه ودلالته الزمنية متأثرا بالمذهب الكوفي الذي ساقه الى إهمال طائفة من الكلمات لها سمات شكلية ووظيفية تنفرد بها الأسماء والأفعال هي طائفة الصفات.

حتى تحدث الأستاذ المخزومي عن الأداة وهو القسم الثالث من أقسام الكلم أوضح أن المعاني التي تطرأ على الجمل بهذه الأدوات كثيرة، ذكر منها الاستفهام وأدواته، والنفي وأدواته، والتوكيد وأدواته، والشرط وأدواته، والوصل وأدواته، وحيث تحدث عن الكناية وهي التي جعلها قسما قائما بذاته قسيما للاسم و للفعل والأداة ذكر أن (المستفهم به) و(كلمات الشرط) تندرج تحت هذا القسم وبنظرة بسيطة نجد[2] الدكتور المخزومي قد اعتبر بعض الأدوات من قائمة الكنايات، لأننا نستفهم بأداة الاستفهام و نشترط بأداة الشرط ، وكان الأولى أن يفرد الضمائر و الموصولات والإشارات بتقسيم خاص عنوانه (الضمير) ويكتفي بذكر الكلمات المستفهم بها، والمشروط بها تحت عنوان الأداة، هذا إلا أن الأدوات لا يصح أن تندرج تحت معانيها كما فعل، فالأدوات جميعها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق ثم يكون لكل طائفة منها وظيفة خاصة بها كالاستفهام والشرط ....الخ[3] .

في كتابة (مدرسة الكوفة) سمى الدكتور المخزومي الإشارات والموصولات أسماء، وذلك تحت عنوان (أسماء الإشارة و الأسماء الموصولة) واعتبرها من الكنايات في كتاب آخر[4] .

كان على الدكتور المخزومي وقد قدم لنا آرائه في تقسيم الكلم ألا يغفل (الخالفة) وما يتدرج تحت عنوانها من كلمات، المعلوم أن ذكرها ورد على لسان بعض أئمة المذهب الكوفي الذي تأثر كثيرا بآرائه.

---

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة، ص125/123.

[2] المرجع نفسه، ص134.

[3] مهدي المخزومي،مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر،ط2،(1377ه، 1958م)، ص197.

[4] ينظر، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص38،وما بعدها، نقلا عن، فاضل مصطفى الساقي،أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة، ص134.

3. إبراهيم السامرائي

لم يتطرق إبراهيم السامرائي فيما ألف من كتب وما أبداه من دراسات إلى مسألة تقسيم الكلم على الرغم من اهتمامه بالدراسات اللغوية والنحوية وهذه مسألة مهمة كان الأجدر أن تحظى باهتمامه لما أبداه من آراء سليمة في بعض قضياها وبقدر ما يمس تقسيم الكلم فيما أبداه نورد الملاحظات الآتية:

- أنه جمع في باب واحد هو باب الاسم بين الضمائر، والإشارات و الموصولات، والعلم و المعرفة، والنكرة وذلك حين دعا طالب النحو الى دراسة الأسماء [1].

- حين عرض لأساليب التعجب والمدح والذم وما يسمى بأسماء الأفعال، أبدى أفكارا سليمة مستمدة من واقع استعمالها في اللغة، وكان الأولى أن يجمعها في قسم خاص من أقسام الكلم ليبرر نقده للنحاة في إلحاقهم إياها بأقسام مختلفة من الكلم و حين نطلع على أرائه فيها نفهم أنه لا يميل إلى جعلها في طائفة الأسماء والأفعال، ومع ذلك لم يقرر حكما بشأن انتسابها الى أي من أقسام الكلم، علما بأن هذه المواد تشترك في وظيفة الإفصاح الذاتي كما تريده النفس، بأسلوب إنشائي تسيطر عليه أمارات التأثر، وتمتاز عن غيرها من أقسام الكلم بعلامات شكلية تبرر إفرادها بقسم خاص .

- إن دعوة الأستاذ السامرائي إلى دراسة الفعل في اللغة العربية وما يدل عليه من وظائف زمنية صرفية وسياقية في الظروف القولية المختلفة هي دعوة جديرة بالاهتمام، تفصح عن إدراك عميق لقدرة الفعل في العربية على التعبير عن دقائق الزمن غير أن إضطراب النحاة القدماء في تقسيم الكلم قد سرى إلا بعض ما جاء به الأستاذ السامرائي حين دعا إلى إلحاق المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل بالمادة الفعلية، من حيث إفصاحها عن الزمان، بينما الدلائل تشير إلى أن هذه الصيغ تتميز عن الأفعال في سماتها الشكلية، ومعانيها الوظيفية، وكان الأولى أن يفردها ما عدا المصدر في قسم خاص من أقسام الكلم بدل من إلحاقها بالمادة الفعلية، ذلك أن دلالة الفعل على الزمن دلالة صرفية وهو مفرد ونحوية وهو في السياق أما دلالة الصفات عليه فلا تكون إلا نحوية تفهم من السياق بقراءة القول أما دلالة المصدر على الزمن فهي التزاميه ناتجة على أن المصدر يدل على الحدث ولا يكون حدث الى في زمن[2].

4. تمام حسان

إن الأستاذ تمام في نقده لتقسيم الكلم عند النحاة على أسس رأى أن استخدامها صالح للتفريق بين الأقسام، وهذه الأسس التي جاء بها يعود بعضها إلى طائفة من المباني بينما يعود البعض الأخر إلى طائفة من المعاني، وقد رأى أن التفريق بين الأقسام ينبغي أن يكون على أساس من اعتباري المبنى و المعنى معا، غير أن الأستاذ تمام فاجأنا بالتقسيم السباعي قبل أن يستخدم الأسس التي وضعها للتفريق بين الأقسام وعلى الرغم من صحة هذا التقسيم، فإن الطريقة التي اتبعها في علاج هذه المسألة هي طريقة إعطاء النتائج قبل سرد المقدمات، ولا تخفى صعوبة تقبل الأفكار الجديدة في مثل هذه المسألة المهمة بإتباع مثل هذه الطريقة إذ المفروض أن نضع أولا الأسس التي يتم بموجبها التفريق، ثم نتناول طوائف الكلمات، فنفرق بينها بموجب تلك الأسس لا نحدد الأقسام أولا، ثم نضع ما نسميه أسس للتفريق بينها .

جاء الأستاذ تمام بعد محاولات عدة من النحاة القدماء والمحدثين في تقسيم الكلم، وحيث رأى التقسيم السباعي الذي ارتضيناه لم يكتفي بهذا بل حدد بالتفصيل جميع طوائف الكلمات التي تندرج تحت كل قسم، لهذا اعترف بان ما جاء به من تحديد يفوق على – مستوى التطبيق العملي أيضا – كل تحديد سابق، ويعتبر الأصح ما جاء على الإطلاق، ولا يسعنا الا أن نرتضيه أيضا [3].

تحدث الأستاذ تمام عن الأسس المعنوية وذكر أنها تشمل المسمى، والحدث، والزمن، ومعنى التعليق، والمعنى الجملي، وفي رأيي أنه بالإمكان الاستعاضة عن الأسس المعنوية الثلاثة الأولى (المسمى والحدث والزمن) بأساس واحد أطلق عليه (المعنى الصرفي) وهذا التعبير يعتبر جامعا للأسس الثلاثة، فالدلالة على المسمى هي المعنى الصرفي للاسم، والدلالة على الحدث فقط هي المعنى الصرفي للمصدر، وهو بلا شك من الأسماء، والدلالة على الحدث المقترن بزمن هي المعنى الصرفي للفعل، والدلالة على موصوف بالحدث هي المعنى الصرفي للصفات، والدلالة على عموم الحاضر أو الغائب هي المعنى الصرفي للضمائر، والإفصاح هو المعنى الصرفي للخوالف وهلم جرا، وعلى هذا النحو أرى أن تكون الأسس المعنوية في التفريق بين الأقسام هي: المعنى الصرفي ومعنى التعليق والمعنى الجملي، على أننا نستطيع أن نجعل الباب النحوي المعبر عن الوظيفة النحوية أساسا لتحديد مواقع كثيرة من الكلمات بين أقسام الكلم .

[1] ينظر، في النحو العربي، نقد وبناء، ص1، نقلا عن ، فاضل مصطفى الساقي،أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة، ص135.
[2] المرجع نفسه ،ص 135.136
[3] المرجع نفسه، ص166/165.

فرق الأستاذ تمام بين الاسم والصفة من جهة ما يلصق بهما فكلاهما يقبل الجر والتنوين، و(ال) ، والإضافة، إلى ضمائر الجر المتصلة، ولو أوضح التفريق على النحو الأتي:

- أن (ال) الداخلة على الأسماء للتعريف والداخلة على الصفات موصولة بمعنى (الذي).

- أن تنوين الأسماء ظاهرة التنوين بينما تنوين الصفات ظاهرة شكلية ذات دلالة زمنية ترشح الصفة للحال أو الاستقبال بالقرينة القولية أو السياقية.

- أن الإضافة في الأسماء معنوية بينما لا تكون في الصفات إلا لفظية فلا تفيد تخصيص أو تعريف ويمكن اعتبارها ظاهرة شكلية ترشح الصفة للدلالة على الزمن الماضي[1].

و في الأخير نجد أن نقد اللسانيين المحدثين للتقسيم التقليدي دليلا على أن النحو العربي متجدد يواكب جميع العصور لاستجابته الأفكار اللسانية الوظيفية، ذلك أن الدراسات الحديثة لم تخل من الأثر في الدرس النحوي، و منه فإن النحو العربي القديم مرجعية داعمة لأن المحدثين لم يأتوا بالجديد وإنما أعادوا ضبط التقسيم بناءا على ما ورد من أقوال للقدماء.

في مسالة تقسيم الكلم مع الأستاذ أنيس، والمخزومي، والسامرائي، وتمام حسان نجد أن منهم من اعتمد على أسس للتفريق، ومنهم من لم يذكر العوامل التي قسّم من خلالها، كما نجد أن منهم من لم يتطرق لهذه القضية صراحة وإنما أبدى آراء سليمة في بعض مسائلها. والجدير بالذكر أن اهتمام تمام حسان بهذه المسألة يفوق اهتمام الكثير فقد تطرق إليها في الكثير من مؤلفاته.

[1] فاضل مصطفى الساقي،أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، ص168،167.

الفصل الثالث

معايير التقسيم الوظيفي للكلم

المبحث الأول: الشكل و الوظيفة

لقد قسم النحاة الكلم إلى اسم وفعل وحرف فحاولوا عند إقامة هذا التقسيم أن يبنوه على أساس معياري الشكل والوظيفة أو المبنى و المعنى تغايُرا بين كل قسم وآخر، فالمعاني النحوية تتفرع إلى قسمين وظائف نحوية خاصة ووظائف صرفية انطلاقا حيث أن المباني الصرفية تعبيرا عن المعاني الوظيفية التي تتميز بالاختلاف.

1. مفهوم الشكل

المقصود بالشكل هو الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كل جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي ، أو على مستوى التركيب الكلامي ككل[1]، وتشمل هذه الصورة :

- **الصورة الإعرابية**: ويعني بها اتصاف الوحدات اللغوية بالبناء أو بالإعراب بفروعه وأنواعه[2]، والمخطط الأتي يوضح العلامة الإعرابية[3]

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص180.
[2] عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص196.
[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص206.

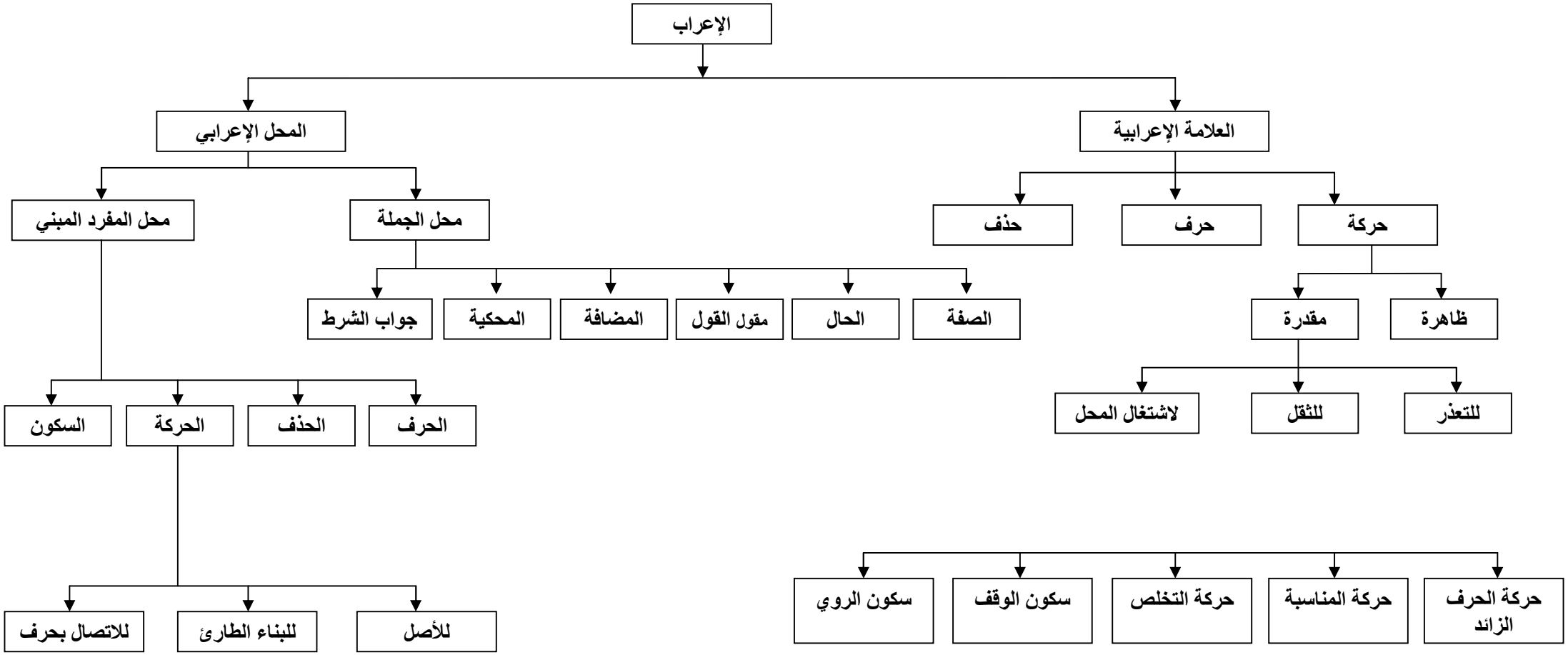
الإعراب
المحل الإعرابي
العلامة الإعرابية
محل المفرد المبني
محل الجملة
حذف
حرف
حركة
الصفة
الحال
مقول القول
المضافة
المحكية
جواب الشرط
ظاهرة
مقدرة
السكون
الحركة
الحذف
الحرف
للتعذر
للثقل
لاشتغال المحل
للأصل
للبناء الطارئ
للاتصال بحرف
حركة الحرف الزائد
حركة المناسبة
حركة التخلص
سكون الوقف
سكون الروي

ولا أكاد أصل ترديد القول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية وبهذا يتضح أن العامل النحوي كل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها[1].

- **الرتبة**: وهي تفريع على مبدأ التضام وخصصها للرتبة المحفوظة مثل: ضرورة تقدم الجار على المجرور أو تقديم الموصول على صلته...الخ[2].

وأميل إلى الاعتقاد أن عبد القاهر حين صاغ اصطلاحه "الترتيب" قصد به إلى شيئين:

أولهما: ما يدرسه النحاة تحت عنوان الرتبة "وان كانوا لم يعنوا بها تماما وإنما فرقوا القول فيها بين أبواب النحو"

ثانيهما: ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان التقديم والتأخير .. الخ[3]

و فيما يلي تخطيط يبين الرتبة:

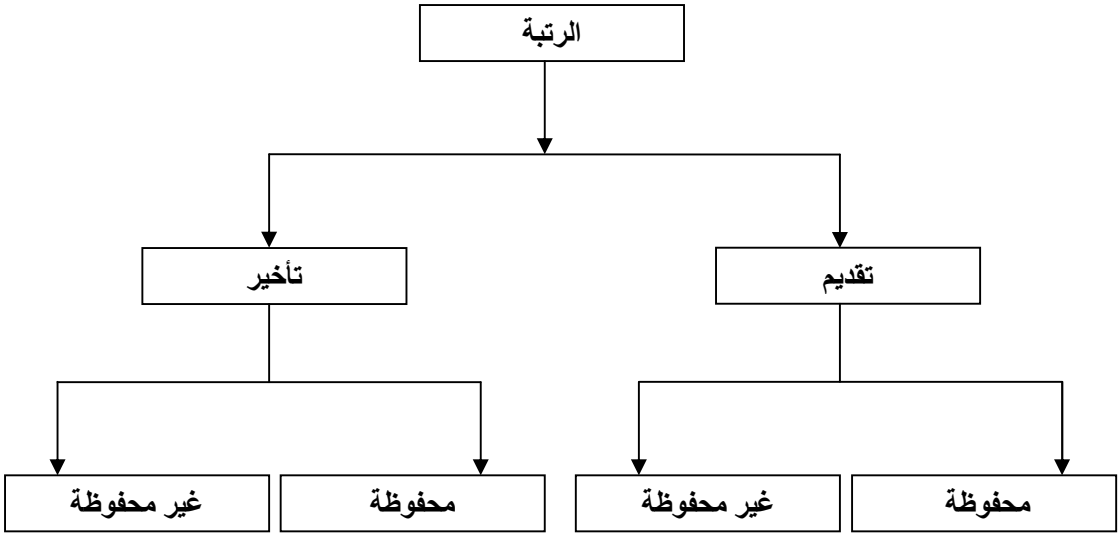

- أن الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزئين مرتبين من أجزاء السياق يدل على موقع كل منها من الأخر على معناه.

- أن الرتبة أكثر ورودا مع المبنيات منها مع المعربات وأن ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات أكثر إطرادا منه مع غيره.

- أن الرتبة لكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللبس وقد يؤدي ذلك إلى أن تنعكس الرتبة بين الجزئين المرتبين بها نحو:

ما أمر جاء بك ------ وأمر ما جاء بك .
هذا الفارس (شجاع مثلا) و الفارس هذا .
رضا أتى(مطلوب مثلا) و أتى رضا (يحبني مثلا) .
قام زيد وزيد قام .
أو زيد قائم و(أزيد قائم).
اعرف كيف حدث هذا (كيف) ---- مفعول بيه .
وأعرف هذا كيف حدث (كيف) --- بدل .
السلام عليكم (تحية)---- عليكم السلام (رد التحية)[4].

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207.
[2] غز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص 197
[3] المرجع السابق، ص209
[4] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص 109

إذن لا رتبة لغير متضامين (الرتبة فرع من التضام).

- **الصيغة** : ونعني بها تحقيق خاصية الاشتقاق أو الجمود وعدد الحروف الأصول والزوائد[1].
- **الجدول**: والجدول عنده ثلاثة.

- جدول إلصاق : ويقصد به ما يلحق الكلمة من الصدور والأحشاء والإعجاز كالحركات الإعرابية والجر والتنوين والإضافة أو تاء التأنيث أو المخاطبة أو حروف المضارعة أو يدرج ضمن الإلصاق السين وسوف ولام الأمر والضمائر المتصلة كل في بابه .

- جدول تصريف: كتصريف الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، وتصريف الصفة الى اسم وفاعل ومفعول به وصفة مشبعة أو تفضيل أو مبالغة .

- جدول إسناد : ويقصد به إسناد الأفعال الى الضمائر .

- **الرسم الإملائي**: وقد أدرج ضمنه تارة تنوين باب الاسم والصفة وأدرج ضمنه تارة أخرى الضمائر المتصلة لعدم استقلالها في الخط بشكل خاص بها والتصاقها بالكلمات التي تلتصق بها التصاقا يجعلها كالجزء منها.
- **التضام**: المقصود بالتضام هو: «تطلب إحدى الكلمتين الأخرى في الاستعمال من قبيل تطلب ياء النداء والمنادى وواو القسم و المقسوم به و المضاف و المضاف إليه و الفعل و الفاعل أو مفعول به إن قدم»[2].

2. مفهوم الوظيفة

هي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي وهي نوعان وظائف صرفية و وظائف نحوية [3].

- **1 وظائف صرفية:** وهي المعاني الصرفية المستفادة من الصيغ المجردة لمباني التقسيم من خلال ما يلي :

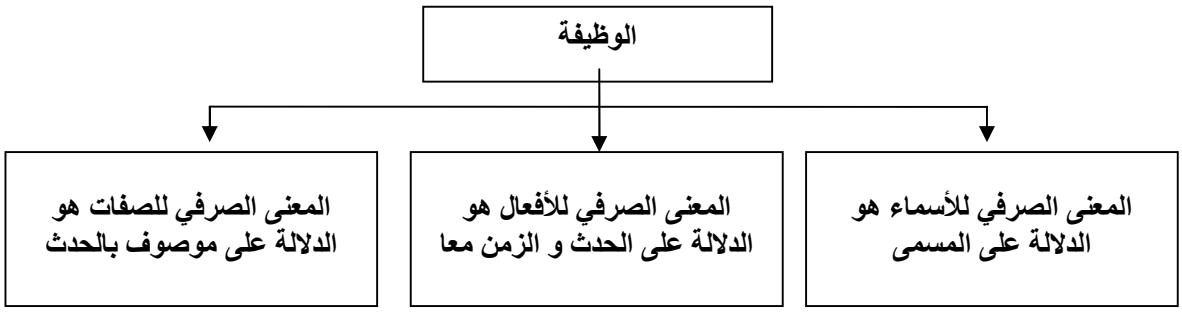

أما الأول فمعناه أن التسمية هي وظيفة الاسم الصرفية دون زمنه .

أما الثاني فمعناه أن الزمن أو الحدث هو جزء من معنى الصيغة الفعلية أما الثالث فمعناه أن الاتصاف بالحدث هو وظيفة للصفات الصرفية [4].

- **2 وظائف نحوية خاصة:** هي معاني الأبواب النحوية وتتضح الصلة بين الوظيفة النحوية خاصة وبين الباب النحوي إذا عرفنا أن للكلمة التي تقع في باب من أبواب النحو تقوم بوظيفة ذلك الباب كوظيفة الفاعلية التي يؤديها الفاعل والمفعولية التي يؤديها المفعول والحالية التي يؤديها الحال[5].

[1] ينظر، عز الدين مجدوب ، المنوال النحوي العربي، ص 196 .
[2] المرجع نفسه، ص197 .
[3] ينظر ، فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص111
[4] المرجع نفسه، ص203.
[5] فاضل مصطفى الساقي،أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، ص212

ومنه فإن المعنى الوظيفي يستنبط من المعنى ولا معنى بدون مبنى فهما وجهان لعملة واحدة فكل قسم من معايير التقسيم الوظيفي للكلم له خواص أو مميزات تميزه عن غيره فللاسم خواص وللصفة خواص وللفعل خواص..إلخ، فمعايير التقسيم الوظيفي للكلم جاء بعضه على أساس المعنى والبعض الأخر قائم على أساس المبنى.

المبحث الثاني: القسمة الوظيفية للكلم

1. الاسم

وهو كل لكمة تدل على مسمى ليس الزمن جزءا منه، ويشتمل على ما يلي : اسم الذات ، اسم المعنى، اسم الجنس، قال الأستاذ تمام :" والمقصود بالاسم المعين : أسماء الذوات كرجل، وكتاب، وجبل، وبيت، وارض، وسماء، وبالاسم المبهم ما دل على مسمى غير معين فيحتاج في تعيينه إلى ضميمة من الوصف أو الإضافة أو التمييز"، ومن ذلك :

- الأعداد
- الموازين
- المكاييل
- المقاييس
- الجهات
- الأوقات
- أسماء صالحة لمعنى الجهات والأوقات على السواء.
- تناسي وصفية الصفة ونقلها الى العلمية .
- تناسي الفعلية في الفعل ونقله الى معنى اسم العلم .
- تناسي الإشارة المكانية في الكلمات واستخدامها لمعنى الظروف.
- تناسي معنى الحرفية في حرف الجر (مذ ومنذ) واستخدامها استخدام الظرف بإيرادها مع الجمل مع أن معناهما ابتداء الغاية، ويكونان ظرفين من قبيل تعدد المعنى الوظيفي.
- تناسي معنى الموصول في (من) و(ما) واستعمالها في الشرط والاستفهام وغير ذلك في المعاني [1].

1.1. مميزات الاسم

يتميز الاسم بما يأتي :

- يقبل ظاهرة تنوين التمكين .
- يقبل حرف النداء .
- يقبل (ال) أداة لتعريفه .
- يقبل الجر لفظا ، حين سبق بحرف الجر أو بالإضافة .
- يثنى ويجمع .
- يجوز تصغيره وترخيمه .
- له صيغة محددة تشاركه في بعضها الصفات .
- يدخل في الجدول الإلصاقي فقط من بين الجداول .
- يأتلف من الاسم والوصف كلام .

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص97،98

- يأتلف من الاسم والفعل كلام.

- يضمر بعد أن يعرف.

12 يدل على مسمى وهذا هو معناه الصرفي.

- يأتي لمعنى مجرد من الزمن أو لزمن مجرد من الحدث، حين يكون الزمن هو مسمى الاسم كالليل والنهار .

- يوصف.

- يخبر به حين ينقل إلى استعمال الصفة ويخبر عنه.

- يقبل الإضافة المعنوية (المحضة).

- يرفض علامات الأفعال .

- التاء المتحركة في آخره حرف من حروفه تدل في الأعم الأغلب على مسمى مؤنث، تظهر عليها علامة إعرابه، وليس المقصود بالتاء هنا الضمير بل تاء التأنيث المتحركة [1].

ومنه إن المعنى الوظيفي للاسم هو دلالته على التسمية.

2. الصفة

وهي كل كلمة تدل على موصوف بالحدث، وتشتمل الصفة في اللغة العربية : صفة الفاعل، صفة المبالغة، الصفة المشبهة، صفة المفعول، صفة التفضيل.

فالصفة مبنى صرفي، ويتضح المعنى الصرفي العام للصفة بدلالتها على موصوف بالحدث والاتصاف بالحدث هو وظيفة الصفة الرئيسة، أما المعنى الصرفي الخاص لصيغ الصفة فيتضح بدلالتها صفة الفاعل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد أيضا، وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة والتكثير وصفة التفضيل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الصفة ، والصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت، وعلى مستوى العلاقة بين فروع الصفة نقرر أن كل فرع من فروع الصفة له صيغته الصرفية الخاصة، على أن الصفة المشبهة من بين هذه تتعدد صيغها تعددا يجعلها صالحة للبس من حيث المبنى مع كل واحدة من الصفات الأخرى لولا أن معناها يختلف (من حيث هو الدوام والثبوت) عن معاني الصفات، فيوضح أن هذه الصيغة المعرضة للإلباس تنجو منه بفضل ما يفهم من معنى الثبوت والدوام، فالصفة المشبهة تشبه في مبناها صيغة الفاعل كطاهر، والمفعول كموجود (صفة من صفات الله) أو المبالغة كوقح أو التفضيل كأبرص وأشدق فالمعنى يفرق بين كل واحدة من هذه الصفات وبين الأخريات إذا اتفقت الصيغة في أي اثنتين منها[2].

1.2. مميزات الصفة

- تقبل ظاهرة التنوين، والتنوين فيها ليس دليلا على التمكن بل هو ظاهرة شكلية لها وظيفتان:

الأولى: سلب معنى الصفة والإضافة من الصفة .

الثانية: ترشيح الصفة للدلالة على زمن الحال أو الاستقبال .

- تقبل الجر لفظا سواء سبقت بحرف الجر أو بالإضافة .

- الإضافة فيها لفظية وليست معنوية .

- تقبل (ال) كضمير موصول والصفة بعده صلة له ولا تكون (ال) معها أداة للتعريف كما في الأسماء، ولذلك يجوز إبقاء (ال) مع إضافة الصفة ولا يجوز إبقاؤها مع إضافة الأسماء .

[1] فاضل مصطفى الساقي، اقساك الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، ص 222
[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ص100

- لها صيغ خاصة بها .

- أنها تتحمل الضمائر كالأفعال ،ولا تتحمل الأسماء هذه الضمائر .

- لا يبرر ضمير الرفع الفاعل معها في حالة التثنية والجمع، خلافا للأفعال .

- تقبل الدخول في جدول الإلصاقي والتصريفي ولا تقبل الأسماء الدخول الا في جدول إلصاقي .

- تثنى وتجمع كالأسماء .

- تدل على موصوف بالحدث ولا تدل على مسمى .

- يخبر بها و يخبر عنها كالأسماء، أي قد تكون مسندا إليه حينا و مسندا حينا آخر.

- الزمن فيها زمن نحوي مستفاد من السياق فهو وظيفتها في السياق وليس زمنا صرفيا من وظائف الصيغة كما هو الحال في الأفعال .

- الإضافة فيها ذات وظيفة زمنية هي الدلالة على المضي، وليس الإضافة وظيفة زمنية في الأسماء .

- تضام المجرورات كالأسماء وتضام المرفوعات والمنصوبات كالأفعال [1].

3. الفعل

وهو كل كلمة تدل على حدث وزمن، والدلالة على الحدث والزمن هو المعنى الصرفي للفعل وهي وظيفته الصرفية المركزية، بمعنى أن كلا من الزمن والحدث جزء من معنى صفة الفعل، ودلالته على الحدث تأتي عن اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة ، والمعروف أن المصدر اسم الحدث فما شاركه في مادة اشتقاقه كالفعل والصفة والميميات لابد أن يكون على صلة من نوع ما بمعنى الحدث، كالدلالة على اقتران الحدث بالزمان، أو على موصوف بالحدث، أو على مكان الحدث أو زمانه أو آلته.

أما عن دلالة الفعل نجد أن القدماء يربطون ربطا وثيقا بين صيغة الفعل والزمن، فقسموا الفعل إلى ثلاثة أقسام:

ماض : وهو ما دل على الزمن الماض .

مضارع: وهو ما دل على زمن الحاضر أو المستقبل .

أمر: يدخل ضمن الدلالة على زمن المستقبل .

وكان تقسيمهم هذا مبنيا على أساس أن الأزمان ثلاثة: ماض، وحاضر، ومستقبل، فاكتفوا في تحديد دلالة الفعل على الزمن بتطبيق الأزمنة التي قررها الفلاسفة وجعلوها أساسا لتقسيم الفعل، فسيبويه كما يبدو من تحديده للفعل لم يغفل حتى تعابير الكينونة الفلسفية فاستعمل (كائن) (ما يكون) (بماء ما لم ينقطع وهو كائن)، ناهيك عن الفكرة ذاتها فقد قال : " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت مما مضى، ولا يكون ولا يقع، و ماهو كائن لم ينقطع".

وقد ذكر الأستاذ تمام نقاط مهمة حول الأزمنة وهي:

- إن الأزمنة في اللغة العربية ثلاثة : الماضي ، والحال، والاستقبال ولكن هذه الأزمنة تتفرع بحسب اعتبار الجهات إلى ستة عشر زمنا نحويا، وقد طبق هذه الأزمنة على كل أنواع الجمل في اللغة العربية باعتبار أن الزمن النحوي هو وظيفة السياق ، وأنواع بناء الجملة العربية هي أنواع السياق .

- إن استعمال صيغة (يفعل) للدلالة على المضي مقصورة على أسلوب النفي سواء أكان هذا النفي في الخبر أم في الاستفهام .

- إن استعمال صيغة (فعلَّ) بمعنى الحال أو الاستقبال مقصور على التحضيض، والتمني، والترجي، والدعاء، والشرط

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة، ص 224

- تأتي تعبيرات الجهة التي تتفرع الأزمنة على أساسها الى ستة عشر زمنا فرعيا، بواسطة إضافة الأدوات الحرفية والنواسخ إلى الأفعال، وذلك مثل: قد والسين ، وسوف واللام، ونون التوكيد، وما ، ولا، ولمَّا، ولن، وانّ و أخواتها، وكاد و أخواتها، وكان و أخواتها، وقد اعتبرت كل هذه الأدوات عناصر لإفادة الجهة المحددة لمعنى الزمن.

- تأتي الظروف الزمانية و ما معناها من الأسماء مخصصة للزمن النحوي عن طريق معنى الاحتواء للحدث الواحد، أو عن طريق معنى الاقتران للحدثين، وذلك عندما يعبر بالصيغة الواحدة عن أزمنة مختلفة كالحال، أو الاستقبال، فيدل (الآن) مثلا على الحال ويدل (غدا) على الاستقبال .

- كما تلعب القرينة المقالية أو اللفظية دورها في تحديد الزمن بواسطة استخدام الظروف الزمانية مثلا، تلعب القرينة الحالية دورا مشابها في تحديد الزمن بواسطة المعلومات الخارجية المستمدة من التاريخ أو الجغرافيا أو نحوهما.

أما الأزمنة النحوية المتفرعة من الأزمنة الثلاثة الرئيسة عند اعتبار الجهة فهي:

1 **المتفرعة عن الماضي**: تشمل البعيد المنقطع، القريب المنقطع والمتجدد، والمنتهي بالحاضر، والمتصل بالحاضر والمستمر، والبسيط، والمقارب، والشروعي.

2 **المتفرعة من الحال:** تشمل العادي، التجددي، و الاستمراري.

3 **المتفرعة من الاستقبال:** تشمل البسيط، والقريب، والبعيد، والاستمراري[1].

1.3. مميزات الفعل

يتميز الفعل عن بقية أقسام الكلام بما يأتي:

- يدل على حدث وزمن ودلالته عليهما معا يشكل معناه الصرفي العام ودلالته على الزمن والحدث دلالة تضمنية.
- يختص بقبول علامة الجزم وهي خاصة بالمضارع منه.
- لا يقبل علامة الجر، ولا يسبقه حرف جر.
- لا يثنى ولا يجمع، بل يسند الى المثنى والمجموع.
- لا يقبل حرف التعريف.
- لا يقبل حرف النداء ولا ينادى.
- لا يقبل التنوين.
- له صيغ صرفية خاصة مبنية للمعلوم ومبنية للمجهول لا تشاركه فيها بقية الأقسام.
- يكون مسندا ولا يكون مسندا إليه، فلا يوصف بل يكون صفة، ولا يخبر عنه بل يخبر به.
- يقبل الدخول في جميع أنواع الجداول.
- يلحقه المتصل البارز من ضمائر الرفع خلافا للصفات.
- لا يضمر ولا يعود عليه الضمير.
- يختص بقبول السين وسوف، وقد، ونون التوكيد، ونون الوقاية، وأدوات الشرط، ولم، ولا الناهية، ولام الأمر، ولمَّا، وتاء التأنيث الساكنة، والاتصال بضمير الرفع البارز، وأحرف المضارعة.
- لا يقبل الإضافة.

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، 240،241

- لا يأتلف من الفعل و الفعل كلام[1].

4. الضمير

و هو كلمة تدل على عموم الحاضر أو الغائب و دلالتها على ذلك هي معناها الصرفي العام و تنقسم الضمائر إلى ضمائر حضور وضمائر غيبة، والحضور هي: حضور تكلم، حضور خطاب، حضور إشارة، أما ضمائر الغيبة فتنقسم إلى قسمين: شخصية و موصولية[2] .

1.4. مميزات الضمير

- يدل على مطلق الحاضر أو الغائب.

- يستغنى به عن تكرار الاسم الظاهر.

- لا يتضح معناه إلا بالقرينة.

- لا يثنى و لا يجمع (إلا ما شذ من مثنى الموصول و الإشارة، فقد وردا على صورة المثنى)، وتتعدد مبانيه على حسب صور النوع والعدد .

- لا تدخله أداة التعريف (ال) إلا بعض الموصولات الملازمة للتعريف.

- لا يقبل الإضافة.

- ليس له أصول اشتقاقية، ولا يدخل في جدول تصريفي.

- لا يقبل التنوين بل يكون مبنيا إلا ما شذ من مثنى الإشارة والموصول فهما يعاملان معاملة المثنى رفعا و نصبا وجرا .

- يقبل الجر محلا لا لفظا.

- ضمائر الشخص لا تنعت.

- الموصول منه لا ينعت ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يستمد منه الا بعد تمام صلته[3].

- ليس له صيغة معينة، فهو يعبر عن المعنى بمثاله.

- لا يقبل أية لاصقة من لواصق الأسماء أو الأفعال إلا ما شذ من مثنى الإشارة والموصول فإنهما يقبلان علامة التثنية كما تقبلها الأسماء.

- يقبل هاء التنبيه.

- لا تتعلق به المنصوبات كما هو الحال في الأفعال والأسماء والصفات.

5. الخالفة

هي كل كلمة يطلقها المتكلم للإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثري (فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمونه في اللغة الانكليزية Exclamation)[4] و يشمل قسم الخالفة حسب تمام حسان الأنواع الآتية:

خالفة الاخالة: و يسميها النحاة (اسم الفعل) .

---

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل و الوظيفة، ص242،241

[2] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص109

[3] المرجع نفسه، ص 339

[4] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 113،112

خالفة الصوت: ويسميها النحاة (اسم الصوت).

خالفة التعجب: ويسميها النحاة (صيغة التعجب).

خالفة المدح أو الذم: ويسميها النحاة (فعل المدح أو الذم).

1.5. مميزات الخالفة

للخوالف سمات تتغير بها عن بقية أقسام الكلم نوردها فيما يأتي:

- إن المعنى الصرفي العام للخالفة هو الإفصاح عن موقف ذاتي انفعالي، تأثري وهذا المعنى هو وظيفتها في الكلام، فلا تدل على مسمى كما تدل الأسماء ولا تدل على موصوف بالحدث كما تدل الصفات، ولم توضع لتدل على حدث وزمن كما وضعت الأفعال ولا تدل على عموم الحاضر أو الغائب كما تدل الضمائر، ولا تدل على ما تدل عليه الظروف والأدوات، وتختلف عنها بالاكتفاء دون الافتقار الى ما تفتقر إليه الظروف والأدوات في الاستعمال.
- لا تدخل في جداول تصريفية.
- ليس لها صيغ معينة فهي تعبر عن معناها بالمثال.
- لا يتغير بناء مثالها باختلاف معاني التصريف للتعبير عن معاني الشخص والعدد والنوع.
- لا يتغير بناء مثالها باختلاف الزمن.
- لا تقبل الإضافة إلا إذا نقلت إلى الاسمية كما تنقل الخالفة (له) إلى المصدر مثلا فيجوز أن نقول (بله زيد) بالإضافة.
- لا يخبر بها ولا يخبر عنها، ولا توصف ولا يوصف بها.
- لا تقبل التعريف.
- لا تثنى ولا تجمع.
- لا تضمر ولا يعود عليها الضمير.
- لا تقبل الجر ولا يسبقها حرف جر، وما ورد خلافا لذلك فهو شاذ في الاستعمال.
- لا يبرز معها ضمير الشخص.
- لا يجوز حذفها كما تحذف الأفعال عند قيام الدليل عليها في الاستعمال.
- لا تقبل التنوين إلا عند إرادة التعميم في بعضها.
- لا تسبقها الأدوات التي تسبق الأفعال كقد وسوف وغيرها.
- لا تكون إلا مبنية.
- لا تقبل اللواصق و الزوائد إلا تاء التأنيث في خالفة الذم و المدح و نون الوقاية في خالفة التعجب.
- تأتي مع ضمائمها محفوظة الرتبة.
- لا ترتبط بمعنى زمني معين، بل قد لا تعبر عن أي معنى زمني كخالفة الصوت.
- لا تؤكد بالنون كما تؤكد الأفعال.[1]

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص253،251

6. الظرف

وهو كل كلمة تدل على معنى صرفي عام هو اظرفة الزمانية أو المكانية فالدلالة على الظرفية هي وظيفة الظروف أو هي معناها المعبر عن العلاقات الزمانية أو المكانية بالوظيفة ، وإذا عرفنا أن المباني التقسيمية للصيغ الصرفية لا تتعدى ثلاثة هي الاسم والصفة والأفعال، كانت الظروف من بين المباني التي لا صيغة لها.

1.6. مميزات الظرف

- إن المعنى الصرفي العام للظرف هو الظرفية الزمانية أو المكانية ، فهي لا تدل على مسمى كما تدل الأسماء، ولا يسمى بها الشيء معين فمعناها وظيفي، وهي تؤدي وظيفة الكناية عن الزمان أو المكان .

- لا يكون إلا مبنيا .

- لا يسند ولا يسند إليه .

- لا يصغر .

- لا يدخل في جدول تصريفي، فليس له صيغ معينة ولا يتصرف إلى صيغ غير صيغته .

- قد يسبق بالحرف مثل: منذ، متى، من، أين، إلى، أين ، من حيث، إلى حيث.

- يفتقر إلى مدخوله الذي يعين معناه المبهم.

- الضميمة بعده إما أن تكون مفردة أو جملة وذلك مع الظروف: إبان ، ومتى، وأين، وأنى، وإما أن تكون جملة فقط وذلك مع الظروف: حيث، إذا، إذ، ولمَّا .

- بعض الظروف تتبعها (ما) مثل: إذا ، إذًا، ومتى، وأين، وحيث، وكلما .

- يتقدم مدخوله ولكنه حر الرتبة في الجملة العامة.

- لا يوصف ولا يوصف به .

- لا يقبل علامات الأسماء أو الأفعال[1] .

7. الأداة

وهي كلمة تؤدي وظيفة نحوية عامة، وهذه الوظيفة تتضح بالتعبير عن المعنى النحوي العام للجمل والأساليب، والتعليق هو الوظيفة العامة التي تقوم بها الأداة، والأدوات في اللغة العربية تشمل ما يأتي:

أولا: ما يسمى عند النحاة بحروف المعاني وهي خمسة أنواع:

- أحادية: الهمزة، الألف، والباء، والتاء، والسين ، والفاء... الخ .

- ثنائية: وهي آ، وأم، وأن، وإن، واو، وأين، وعن،... الخ .

- ثلاثية: وهي: اجل، وإذن، وإلى، وإلا، وإما، وأنّ، وإنّ،.... الخ .

- رباعية: وهي: ألا، وإلا، وإما، وإمّا، وحاشا، وحتى، وكأنّ... الخ .

- خماسية: وهي: لكنَّ.

ثانيا: بقية أدوات الإستفهام التي كانت تعد عند النحاة من الأسماء وهي: مَنْ، وما، وأي، ومتى، وأيان، وأين، وأنى، وكيف، وكم.

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، 261،267، 262

ثالثا: بقية أدوات الشرط التي كانت تعد عند النحاة من الأسماء وهي: من، وما، ومهما، وأي، وأين، وأنى، وحينما، ومتى، وإيان، وكيفما .

رابعا: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها .

خامسا: أداة التعجب (ما) ، و(لم) الخبرية التي تفيد التكثير .

1.7. مميزات الأداة

- لا توصف ولا يوصف بها فلا تكون مسندا ولا مسندا إليه ، ولا يخبر بها ولا يخبر عنها .
- لا تثنى ولا تجمع .
- لا تدخل في جدول تصريفي أو إسنادي وليس لها صيغة معينة .
- لا يأتلف منها مع مثلها كلام .
- لا يأتلف من الحرف والفعل كلام .
- لا يأتلف من الحرف والاسم كلام .
- لا تقبل أداة التعريف (ال) .
- لا تضاف .
- لا تنون .
- تفتقر بشكل متأصل إلى ضمائمها .
- رتبة أدوات الجمل الصدارة دائما، ورتبة حروف المعاني هي التقدم على مدخولها .
- تؤدي وظيفة التعليق ووظيفة الربط بين أجزاء من الكلام وتعبر عن علاقات في السياق .
- يدل بعضها على الزمن دلالة معجمية .
- لها نظام إملائي خاص بها .
- أنها تقسم بالبناء ما عدا (أي) .
- لا تقبل علامات الأسماء أو الصفات أو الأفعال على أية حال[1] .

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص262/268

المبحث الثالث: تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد

يتكون الصرف من نظام من المعاني التي تعبر عنها المباني وإن هذه المباني تتحقق بدورها بواسطة العلامات فمن المعاني والمباني تكون اللغة ومن العلامات يكون الكلام، وإن النحو لا يستعمل من المباني المعبرة عن معانيه إلا ما يقدمه له الصرف من مباني التقسيم وتحتها الصيغ ومن مباني التصريف وتحتها اللواصق، ومن مباني القرائن وتحتها العلامات الإعرابية، والرتبة، وزوائد العلاقة كالهمز والتضعيف للتعدية وكأدوات العلاقات وكالتضام وأدوات الربط وهلم جرا مما يعبر عن معان نحوية صرف.

إن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالة على السواء في ذلك مباني التقسيم ومنها الصيغ ومباني التصريف ومنها اللواصق ومباني القرائن.

إن مباني الأقسام قد تتعدد معانيها كالمصدر من الأسماء ينوب عن الفعل نحو ضربًا زيدًا ويؤكد الفعل كضربته ضربا و يبين سببه كضربته تأديبا له[1]، يقول الغلاييني:" يأتي المصدر بدلا من فعله نحو : صبرا الشدائد، ومعنى المصدر هنا هو معنى الفعل وهو (اصبر الشدائد)[2]" ، وينوب عن اسم المفعول نحو: (بدم كذب) واسم : الفاعل مثل: (أصبح ماؤكم غورا)، ويكون بمعنى الظرف نحو (آتيك طلوع الشمس) وهلم جرا وكإسمي الزمان والمكان يتعدد معناهما الوظيفي، بأن يكونا ظرفين أو داخلين في علاقة إسناد وكالأسماء المبهمة من المقادير والأعداد والجهات والمكاييل والموازين حين تخرج من معنى الاسمية إلى معنى الظرفية وكالصفات تستخدم لمجرد الوصف وينوب بعضها عن بعض كما ينوب (فعيل) عن (فاعل) و(مفعول) وتستخدم إعلاما وتدخل في علاقات صياغية مع المنصوبات وتكون أحوالا ونعوتا وتدخل في علاقة اسنادية وهلم جرا، وكالأفعال تتحول معناها إلى العلمية[3].

ويتضح ذلك في نقل معنى الفعل الى معنى الاسم العلم كما نطلق على بعض الأعلام مثل: زيد ويشكر فمبنى كل كلمة هو صيغة المضارع من (زاد، شكر) ولكن هذه المباني لا تدل على حدث وزمن بسبب نقلها العلمية[4] ، وكالضمائر تستعمل استعمال الأدوات كما في الإغراء و التحذير، وكالأدوات تكون الواحدة منها للعدد من المعاني مثل: (ما) تكون موصولة و"نافية" و"كافة" وزائدة ومخففة من الثقيلة المؤكدة الصالحة.

والصيغ أيضا لهذا التعدد والاحتمال و يكفي أن تنظر يمثل (أفعل) لتجد أم معناها يكون التعدية ومصادفة الشيء على الصفة والسلب والإزالة و سيرورة الشيء ذا الشيء والدخول في الشيء والاستحقاق والتعريض والتمكين، وكما انك ستجد (فعّل) للتكثير ونسبة الشيء إلى أصل الفعل والتوجه إلى الشيء ونجد كل ذلك مفصلا في دراسة الصيغة.

و أما مباني التصريف فإذا أخذنا التاء وجدناها مرة للتأنيث ومرة للوحدة ومرة للمبالغة، وأما مباني القرائن فيكفي أن نعلم أن الاسم المرفوع مبنى صالح لأن يكونا فاعلا أو نائب فاعل أو اسم لكان أو خبرا لأن المبتدأ أو خبرا أو تابع مرفوعا و أن الاسم المنصوب صالح لأن يكون واحدا من المفعولين أو حالا أو تمييز أو مستثنى أو منادى (مضافا أو منصوبا)، كما أن رتبة الصدارة تكون لأداة الاستفهام أو الترجي أو التمني أو العرض أو التخصيص أو التعجب و أن صيغة المصدر تكون للمفعول المطلق والمفعول لأجله وللمصدر النائب عن فعله والمبتدأ والخبر والفاعل ....الخ.

فالمبنى الواحد متعدد المعنى ومحتمل كل معنى مما نسب إليه وهو خارج السياق أما إذا تحقق المبنى بعلامة في سياق فإن العلامة لا تفيد إلا معنى واحد تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية و هذا التعدد و احتمال المعنى الوظيفي يقف بايزائه تعدد واحتمال في المعنى المعجمي أيضا[5].

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 163

[2] مصطفى الغلاييني، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، (د،س)، ص26

[3] المرجع السابق،ص 164،163

[4] محمد محي الدين عبد الحميد، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتاب العربي، بيروت،لبنان، (د،ط) ج1،ص6،7

[5] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، ، ص165،164

خـاتمـة

الخاتمة

بعد هذا العرض نقف عند جملة من النتائج التي يمكن تعميمها على النحو الأتي:

- قضية أقسام الكلم قضية لسانية هامة اعتنى بها اللغويون قديما وحديثا.
- هناك اختلاف عند النحاة القدامى في تحديد الكثير من المصطلحات وفي وضع حدود مضبوطة لها حين أقدموا على تقسيم الكلم في اللغة العربية.
- أحس اللغويين العرب المحدثين بالإضطراب الحاصل عند القدماء فحاولوا حل هذه المشكلة، و قد كان لإبراهيم أنيس الصدارة من بين هؤلاء في إعادة النظر في تقسيم الكلم العربي.
- يرى تمام حسان إلى أن أقسام الكلم في اللغة العربية سبعة هي: الاسم، والصفة، والفعل، و الخالفة، والضمير، والظرف، والأداة، وأن كل قسم من هذه الأقسام مختلف عن الآخر شكلا و وظيفة.
- إن عنصري الشكل والوظيفة ضروريين في دراسة اللغة، حيث تقوم عليهما الدراسات اللسانية.
- إن كل مبني يتعدد معناه إما في إطار الوظيفة الأساسية وإما بالخروج عنها.
- ظاهرة المعنى الوظيفي لها أهميتها في مجال البحث اللغوي فالمعنى الصرفي الواحد صالحا لأن يعبر عن أكثر من معنى .

الملخص

ملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع "جهود الوظيفيين العرب المحدثين في إعادة تقسيم الكلم العربي" وذلك من خلال رصد آراء العلماء المحدثين على رأسهم إبراهيم أنيس وتمام حسّان، محاولة منا معرفة الأسس التي اعتمدوها في دراستهم للموضوع.

وتقع هذه الدراسة في مقدمة ثم ثلاثة فصول ثم خاتمة ، حيث خصصنا الفصل الأول لـ: "بنية الكلمة عند العلماء"، أما الفصل الثاني فقد بحثنا فيه عن "إسهامات الوظيفيين العرب المحدثين في تقسيم الكلم" بينما قمنا في الفصل الأخير بالتطرق الى "معايير التقسيم الوظيفي للكلم ".

Abstract

This study includes the topic of «The efforts of modern arab functionalists in re-division of the arabic word» and this is through monitoring the opinions of modern scholars the top we got IBRAHIM ANIS and TAMAM HASSAN,trying to know the basis for their study of the subject.

This study is divided into an introduction, three chapters and conclusion, where we devoted the first chapter to «the structure of the word according to scholors», as for the second chapter, we discussed in it «the contribution of modern arab functionalists to the division of words», while in the last chapter we talked about «the criteria for the functional division of the word ».

قائمة

المراجع

و المصادر

قائمة المراجع و المصادر

- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، (1987م)
- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة،ط3، (د،س)
- ابن سنان محمد عبد الله بن محمد بن سعيد، سر الفصاحة، تح: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة مصطفى الباني الحلبي، القاهرة، ط1، (1954م)
- ابن فارس الصاحبي، في فقه اللغة العربية، تح عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، (1414ه،1993م)
- أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية ،تح فخر صالح قدارة ، دار عمار للنشر و التوزيع ، ط14251ه،2004م)
- أبي عباس محمد بن يزيد المبرد ،المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د،ط)، (1415ه،1994م)، ج1
- أبي علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تح الشاذلي ،(د،ب)، (د،ط)، (1389ه، 1969م)، ج1
- أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية،ت احمد قاسم المكتبة العصرية،صيدا بيروت، (د،ط)، (2003م/1424ه)
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة ،الدار البيضاء ، المغرب،(د،ط)،(د،س)
- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، (د،ط)، (1973م)،
- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، (د،ط)، (1955م)
- حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، (1998م)
- رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، مكتبة دار التراث، القاهرة،ط1، (1977م)،
- الزجاجي، الجمل، تح ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل ، الجزائر ، (د،ط)، (1926م)
- سيبويه، الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1408ه،1988م)، ج1
- السيد أحمد عبد الفقار، الكلمة العربية كتابتها و نطقها، دار المعرفة الجامعية ط2، (2005م) ،ج1
- السيوطي، الأشباه والنظائر، تح: إبراهيم محمد عبد الله، (د،د)، (د،ط)، (849ه،911م)، ج3
- السيوطي، همع الهوامع ،تح احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية،بيروت، ط1، (1418ه،1998م)، ج1
- عادل خلف، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب،القاهرة، (د،ط)، (1994م،1415ه)
- عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة و بناء الجملة، دار توبقال للطباعة والنشر، دار البيضاء، المغرب، (د،ط)، (د،س)
- عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي تونس ط1 1998م
- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ، (د،ط)، (1397ه،1988م)
- القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر و التوزيع، ط1،(142ه/2004)
- محمد أبو بكر الرازي، مختار الصحاح،دار الكتاب الحديث، الكويت،ط1، (1994م)

- محمد محي الدين عبد الحميد، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتاب العربي، بيروت،لبنان، (د،ط)، ج1
- محمد محي الدين عبد الحميد،ألفية بن مالك، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ،دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د،ط) (د،س)، ج1
- مصطفى الغلاييني، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، (د،س)
- مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط1، القاهرة، 1966م
- مهدي المخزومي،مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر،ط2،(1377ه، 1958م)

الفهرس

الفهرس

المقدمة .....أ

الفصل الأول: بنية الكلمة عند العلماء

المبحث الأول: الحدود العامة للكلمة 2

1. تعريف الكلمة.....2

1.1. الكلمة لغة.. 2

1.2. الكلمة اصطلاحا.. 2

2. الكلمة عند علماء اللغة و المعاجم و البلاغة.....3

2.1. الكلمة عند علماء اللغة 3

2.2. الكلمة عند علماء المعاجم.....3

2.3. الكلمة عند علماء البلاغة 4

المبحث الثاني: تباين وجهات النظر عند القدماء في تقسيم الكلم 5

1. اختلاف النحاة في تحديد الاسم و علاماته.....5

2. اختلاف النحاة في تحديد الفعل و علاماته.....5

3. اختلاف النحاة في تحديد الحرف وعلاماته.....7

المبحث الثالث: في نقد الأقدمين.....8

1. في تحديد الاسم.....8

2. في تحديد الفعل.....8

3. في تحديد الحرف.....9

الفصل الثاني: اسهامات الوظيفيين العرب المحدثين في تقسيم الكلم

المبحث الأول: إبراهيم أنيس.....11

المبحث الثاني: مهدي المخزومي.....14

المبحث الثالث: إبراهيم السامرائي 16

المبحث الرابع: تمام حسان.....17

المبحث الخامس: في نقد المحدثين 24

.1 ابراهيم أنيس..... 24

.2 مهدي المخزومي..... 25

.3 ابراهيم السامرائي..... 26

.4 مام حسان..... 26

الفصل الثالث: معايير التقسيم الوظيفي للكلم

المبحث الأول: الشكل و الوظيفة 29

.1 مفهوم الشكل..... 29

2. معنى الوظيفة..... 32

1. الاسم..... 34

1.1. مميزات الاسم..... 34

2. الصفة..... 35

1.2. مميزات الصفة..... 35

3. الفعل..... 36

1.3. مميزات الفعل..... 37

4. الضمير..... 38

1.4. مميزات الضمير..... 38

5. الخالفة..... 38

1.5. مميزات الخالفة 39

6. الظرف..... 39

1.6. مميزات الظرف..... 40

7. الاداة..... 40

1.7. مميزات الاداة..... 41

المبحث الثالث: تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد 42

خـاتمــة 44

الفهرس

الملخص..... 46

قائمة المراجـــــع و المصادر 48

الفهرس 51